The Impact of Urban Development of Buffer Zone on Universal Heritage

Kadhim Mohsin Ibrahim

Department of Architecture, University of Karbala

archkm66@gmail.com

Inaam Ameen Mohammed Salih

Department of Architecture Engineering, University of Baghdad

inaam.bazzaz@yahoo.com

Submission date:- 29/10/2019	Acceptance date:- 19/2/2020	Publication date:- 29/9/2020

Abstract:

World heritage cities and sites have been under increasing pressure over the ages due to population growth and development projects of the cities to which they belong, leading to damage to their outstanding universal value, and may lead not to be inscribed on the list of heritage, or exposed to inscription on the list of threatened sites, The World Heritage List that was included in it. The study includes two main topics, the first: theoretical propositions of the buffer zone, and the related criteria to be effective, to extract the indicators of the theoretical framework, and the second: case study, represented by the Acropolis of Athens.

Keywords: World Heritage, Buffer zone, Historic Cities, Cultural Heritage.

Journal of University of Babylon for Engineering Sciences by *University of Babylon* is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

أثر التطوير الحضري للمناطق الفاصلة على التراث العالمي

كاظم محسن أبراهيم
قسم هندسة العمارة، جامعة كربلاء
archkm66@gmail.com

أنعام أمين محمد صالح
قسم هندسة العمارة، جامعة بغداد
inaam.bazzaz@yahoo.com

الخلاصة

برزت أهمية المنطقة الفاصلة (Buffer Zone)، التي تحيط بالمباني والمواقع التأريخية، لتمثل ضمانة عدم أضرار مشاريع التطوير للمدن بالمواقع التاريخية. أهتمت أغلب الدراسات المعمارية، لاسيما العربية منها، التي تناولت تطوير المدن التأريخية على دور العمارة في صيانة وترميم المباني والمواقع، مما ولد نقصا معرفياً في دور العمارة في التطوير الحضري لمحيط المدن التاريخية وأهميتها في الحفاظ عليها. تتضمن الدراسة مبحثين رئيسين الأول: الطروحات النظرية الخاصة بالمناطق الفاصلة، ومعايير المناطق الفاصلة من أجل أن تكون فاعلة، ليتم أستخلاص مؤشرات الأطار النظري، والثاني: الحالة الدراسية المتمثلة في اكروبولس أثينا.

الكلمات الدالة: التراث العالمي، المنطقة الفاصلة، المدن التاريخية، التراث الثقافي.

مقدمة

تعاني مدن ومواقع التراث العالمي ضغوطاً متزايداً عبر العصور جراء النمو السكاني ومشاريع التطوير للمدن التي تنتمي اليها هذه المواقع، مما يؤدي الى الأضرار بقيمتها الاستثنائية العالمية، وربما تؤدي بعدم أدراجها على لائحة التراث، او تعرضها للأدراج ضمن لائحة المواقع المهددة بالخطر، بل وحتى خروجها من قائمة التراث العالمي إنْ كانت مدرجة فيه.

المشكلة البحثية

تبلورت المشكلة البحثية بالآتي: النقص المعرفي للتأثير التبادلي بين تطوير المنطقة المحيطة والمناطق الفاصلة للمدن التاريخية، وجهود الحفاظ عليها.

فرضية البحث

بُنيَ البحث على فرضية مؤداها: أن التطوير الحضري للمنطقة الفاصلة للتراث العالمي وفقاً لتحقيق التكامل بين التراث العالمي ومحيطه الحضري، له مردوداته ليس فقط للحفاظ عليها، وأنما يتعداها الى تطوير المحيط الحضري وتلبية متطلبات المجتمعات المحلية فيه.

هدف البحث

يهدف البحث الى بناء مؤشرات تمثل مسطرة قياس لتحديد اليات التعامل مع التطوير الحضري للمناطق الفاصلة بالتراث العالمي.

منهجية البحث

لغرض تحقيق هدف البحث، وأختبار فرضيته، وأستناداً الى طبيعته تم أعتماد المنهج الوصفي في محوره النظري، ليخلص لبناء مؤشرات أطاره النظري، ثم أختبارها من خلال التحليل والتقييم مع الحالة الدراسية.

1- مفهوم المنطقة الفاصلة

يقصد بالمنطقة الفاصلة أية منطقة تقع بين منطقتين أو أكثر، وتعمل على تقليل احتمالية حدوث تفاعلات ضارة بينهما. يطبق هذا المفهوم في مجالات واسعة، إذ يتم تطبيقه في الجغرافية السياسة. على سبيل المثال، المنطقة الواقعة بين الكوريتين، وسابقاً بين المانيا الشرقية والغربية، وفي المناطق التي تجتاحها الأوبئة مثل حمى الخنازير، وفي حالات الأمراض المعدية كفيروس الإيبولا. في مفهوم التنمية المستند على مبدأي التخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة، تكون المناطق الفاصلة كجزء من التنمية المستدامة للأشخاص والبيئة، أي نهج ثنائي الأقطاب [1, P.12]. وضمن إستعمالاتها المتعددة يرد هذا المفهوم على نطاق واسع في الحفاظ على

التراث الطبيعي والثقافي . يُنظر إلى المنطقة الفاصلة على أنها جزء من استراتيجية الحفاظ، الا ان عدم وجود اتفاق وتعاريف دولية بشأن المناطق الفاصلة ادى إلى إستعمال تعاريف وأوصاف مختلفة لها. ففي اللغة الإنجليزية، يتم إستعمال كلمات مثل الدعم والمنطقة االأنتقالية غالبًا كمرادفات للمنطقة الفاصلة، الا ان منطقة الدعم تعبر عن نهج أكثر توجهاً نحو الناس. بينما المناطق الانتقالية ليست مناطق فاصلة على هذا النحو، ولكنها قد تخدم الغرض ذاته. إنها تمثل فقط التفاعل بين النظم البيئية المختلفة، والأنشطة البشرية [1, P. 7].

تعرف المنطقة الفاصلة من وجهة نظر الحفاظ، بانها: منطقة تحيط متنزه وطني أو أية محمية مكافئة، يتم أنشاؤها لفرض قيود على إستعمال الموارد، أو اتخاذ تدابير تطوير خاصة لتعزيز قيمة الحفاظ على المنطقة المحمية [2, P. 2] .

أو تعرف بأنها: مناطق خارج المنطقة المحمية مصممة لحماية المتنزهات.

وتعرف من وجهة نظر الحفاظ والمجتمعات، بأنها: المناطق المتاخمة للمناطق المحمية، والتي يقتصر إستعمال الأراضي فيها على توفير طبقة إضافية من الحماية للمنطقة المحمية نفسها مع توفير فوائد قيّمة للمجتمعات المجاورة.

أوبأنها: أي منطقة، غالبًا ما تكون مرتبطة بمنطقة محمية، داخلها أو خارجها، يتم فيها تنفيذ الأنشطة أو إدارة المنطقة بهدف تعزيز التأثيرات الإيجابية وتقليل الآثار السلبية لمشروعات الحفاظ على المجتمعات المجاورة، وكذلك آثارالمجتمعات المجاورة على التراث [3, P.6].

كتعريف أجرائي للبحث، يمكن القول إنّ المنطقة الفاصلة في التراث الثقافي: مفهوم يقصد به أنشاء منطقة، أو أكثر تحيط بمناطق الحفاظ لحمايتها، تُفرض فيها أشتراطات ومعايير معينة. الغرض من أنشائها تعظيم الجوانب الأيجابية وتقليل الأثار السلبية المتبادلة بين مناطق الحفاظ والمجتمعات المحلية. يساهم أصحاب المصلحة المختلفون بدءًا من تعيين حدودها وخطة أدارتها ومتطلبات تطويرها، وأنتهاءا بمراحل تنفيذها.

1-1- المناطق الفاصلة في المبادئ التوجيهية لتنفيذ أتفاقية التراث

تمت معالجة مفهوم المنطقة الفاصلة في كل نسخة من المبادئ التوجيهية لتنفيذ أتفاقية التراث (The Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention) ، من الإصدار الأول عام 1977، وحتى الآن. تم تناوله على أنه مفهوم يمكن تطبيقه كشرط يحدد أختيارا حسب ظروف كل موقع. أما فيما يتعلق بالفقرات ذات الصلة بالمناطق الفاصلة من المبادئ التوجيهية الحالية، والتي تمثل أصدار 2017 لغاية الآن، فقد تناولت المبادئ فيما يتعلق بالفقرات الخاصة بالمناطق الفاصلة من المبادئ التوجيهية، والتي تشمل الفقرات من 103- 107، تنص على الآتي [4, PP. 29-30]:

103. حيثما كان ذلك ضروريًا للحفاظ على الممتلكات بشكل مناسب، يجب توفير منطقة فاصلة مناسبة.

104- لأغراض الحماية الفعالة للممتلكات المرشحة، فإن المنطقة الفاصلة هي منطقة تحيط بالممتلكات المرشحة التي لها قيود قانونية و / أو عرفية تكميلية مفروضة على إستعمالها وتطويرها لتوفير طبقة إضافية من الحماية للممتلكات. يجب أن يشمل هذا ضمن ملف الترشيح للممتلك، ووجهات النظر المهمة وغيرها من المناطق أو السمات المهمة وظيفيا كدعم للممتلك وحمايته. يجب تحديد المنطقة التي تشكل المنطقة الفاصلة في كل حالة من خلال الآليات المناسبة. يجب تقديم تفاصيل عن حجم وخصائص واستخدامات المنطقة الفاصلة المسموح بها ، فضلاً عن خريطة توضح الحدود الدقيقة للممتلك والمنطقة الفاصلة ضمن ملف الترشيح.

105- وينبغي تقديم توضيح لكيفية حماية المنطقة الفاصلة للممتلكات.

106- في حالة عدم اقتراح منطقة فاصلة، ينبغي أن يتضمن الترشيح بيانًا عن سبب عدم الحاجة إلى منطقة فاصلة.

107- على الرغم من أن المناطق الفاصلة لا تشكل جزءًا من الممتلكات المرشحة فإن أي تعديلات على المنطقة الفاصلة بعد إدراج الممتلك في قائمة التراث العالمي يجب أن توافق عليها لجنة التراث العالمي.

من خلال قراءة المواد المتعلقة بالمناطق الفاصلة لمواقع التراث العالمي، يمكن ملاحظة أشتمالها على ضرورة أنشاء منطقة فاصلة، وتكون بحجم وخصائص مناسبة للحفاظ على الممتلك المرشح، تمثل توفير طبقة أضافية للحماية. يجب أن تشتمل على وظائف مناسبة. ينبغي أن تكون محمية بموجب القانون، وأن أي تعديل فيها يخضع لموافقة لجنة التراث العالمي.

1-2- الطروحات النظرية حول المنطقة الفاصلة

يتناول هذا المحور مناقشة الطروحات النظرية للمنظمات العالمية، والمنظرين، حول القضايا المتعلقة بالمنطقة الفاصلة.

1-2-1- المنطقة الفاصلة حسب طروحات الـــ ICCROM

يمكن تناول موقف المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (The International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property)، المعروف أختصاراً بـــ (Iccrom)(1)، بما يخص المناطق الفاصلة، أذ ترى الآيكروم ان للمنطقة الفاصلة أهمية تتمثل في [5, P. 47] :-

1- كونها أداة إدارة وليست جزءًا من الموقع نفسه. قد يؤدي ذلك إلى مزيد من المرونة بمرور الوقت للسماح للتغييرات في المنطقة الفاصلة لمراعاة احتياجات الإدارة المتغيرة للموقع، مع الإشارة إلى أنه وفقًا للفقرة 107، ستظل الحاجة إلى لجنة التراث العالمي للموافقة على التغييرات. بالنسبة الى رأي الايكروم في نقاط القوة والضعف في المناطق الفاصلة، يمكن أن تكون المناطق الفاصلة أداة إدارة مهمة للغاية في حماية مواقع التراث العالمي. عند التحكم في الانتقال بين الحماية المشددة لموقع التراث العالمي والمرونة للمناطق المحيطة بها. قد تضع المنطقة الفاصلة حدودًا لحماية من ناحية استخدامات الأراضي والجوانب الأخرى، ولكنها قد تشجع أيضًا التطورات التي من شأنها أن تكون مفيدة للموقع والمجتمع.

2- ميزة أخرى للمنطقة الفاصلة هو أنه يمكن أن يكون أداة واضحة لا لبس فيها يوضح الخط الموجود على الخريطة واللوائح المصاحبة لكل العلاقات المعينة ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به وأين، لمساعدة أتخاذ القرارات بالنسبة للحكومات وصناع القرار والمطورين. إن المناطق الفاصلة غالبًا ما تكون غامضة ومربكة. هذا الارتباك ينبع من عدد من المشاكل. والأخطر من ذلك هو أنه في كثير من الحالات، لا يكون للمناطق الفاصلة أي أساس في قوانين التخطيط الوطنية أو المحلية. تصبح ببساطة خطوط على خريطة ترشيح التراث العالمي من دون الدعم القانوني لتنفيذها. المشكلة الثانية هي أنه حتى عندما يكون الخط على الخريطة واضحًا وقابل للتنفيذ، فغالبًا لا توجد اللوائح والسياسات اللازمة لجعلها مفيدة. تجد ICCROM أنه من المثير للاهتمام للغاية أن تشير المبادئ التوجيهية إلى حقيقة أن لجنة التراث العالمي تحتفظ بحقها في الموافقة على التغييرات على حدود المنطقة الفاصلة. في بعض الحالات بسبب التغييرات في اللوائح والسياسات مع مرور الوقت، قد تنتهي المنطقة الفاصلة. الجانب الآخر المتعلق المثير للقلق هو أن المناطق الفاصلة للتراث العالمي قد لا تتوافق مع مناطق التخطيط الموجودة بالفعل. قد تكون إدارة المناطق الفاصلة مشكلة أيضًا إذا كانت للهيئات / المؤسسات الحكومية المختلفة مسؤوليات متداخلة أو متضاربة. يجب إجراء ارتباط بآليات التخطيط والوكالات الحكومية الحالية لضمان التوافق وسهولة التنفيذ. مصدر القلق الآخر هو حجم المنطقة الفاصلة. كما شوهد في الحالات المتعلقة بالمباني الشاهقة، غالباً ما يكون من الصعب وضع منطقة فاصلة كبيرة بما يكفي حول موقع ما لتتمخض عن حماية كافية.

3- من المشكلات التي يجب مراعاتها هي حقيقة أن العديد من الأشخاص يربطون المنطقة الفاصلة في مواقع التراث الثقافي، فقط بالتأثير البصري والإعداد. عند استخدامها فقط للتعامل مع "المشكلات البصرية"، غالبًا ما تضيع فرصة كبيرة للتأثير بشكل إيجابي على العديد من قرارات التطوير في المنطقة الفاصلة والتي ستحسن حماية الموقع ونوعية حياة المجتمع. يتطلب الأمر أتخاذ القرارات المتعلقة بإستعمال الأراضي، وحركة المرور، والتنمية الاقتصادية. كل هذه القضايا يمكن أن تؤثر على القيمة الأستثنائية العالمية وسماتها. ما هي الأدوات المستعملة فضلاً عن المناطق الفاصلة التي ستكون مفيدة لضمان الحماية اللازمة لمواقع التراث العالمي.

يجب اعتبار المناطق الفاصلة واحدة من بين العديد من الأدوات المفيدة لحماية موقع التراث العالمي والقيمة الأستثنائية العالمية. ولكن يجب إدارتها بشكل صحيح ويجب عدّها جزءًا من نهج متكامل أكبر لإدارة الموقع وحمايته. يمكن أن تلعب المناطق الفاصلة دورًا مهمًا بالنسبة لبعض المواقع في ضمان هذه الحماية. ومع ذلك، سيكون من النادر جدًا أن تكفي المناطق الفاصلة لوحدها لإنجاز هذه المهمة. لهذا السبب، يجب أن يواصل نظام التراث العالمي تشجيعه على تطوير مجموعة متنوعة من الأدوات لإستعمالها من قبل

---

(1)- ICCROM (المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، هو منظمة حكومية دولية مقرها في روما، إيطاليا. تتمثل وظائف ICCROM التي أنشأتها اليونسكو في عام 1956 في إجراء البحوث والتوثيق والمساعدة التقنية والتدريب والتوعية العامة لتعزيز الحفاظ على التراث الثقافي غير المنقول والمنقول تعد المنظمة أحد الجهات الأستشارية لمركز التراث العالمي بما يخص قائمة التراث العالمي.

المهتمين بالتراث والمخططين والسياسيين وصناع القرار والمجتمعات المحلية لضمان حماية أفضل. هناك عدد من الأدوات الممكنة التي يمكن استخدامها جنبًا إلى جنب مع المناطق الفاصلة أو بعيدًا للمساعدة في حماية القيمة الأستثنائية العالمية لمواقع التراث العالمي.

1-2-2- طروحات الـــ ICOMOS لقضايا المنطقة الفاصلة

شارك المجلس الدولي للمعالم والمواقع، International Council on Monuments and Sites ، المعروف أختصاراً بالـــ (2)(ICOMOS)، في التعامل مع إستعمال المناطق الفاصلة خلال فترة سريان اتفاقية التراث، وكذلك إستعمال وتطبيق المفهوم في ممارسات الحفاظ المعاصرة. إن تأثير ICOMOS موجود بالفعل في صياغة الفقرات والإجراءات في الإصدارات العديدة من المبادئ التوجيهية التي تعالج مشكلات المنطقة الفاصلة. ركزت المناقشات في لجنة التراث العالمي حول الممتلكات، في السنوات الأخيرة على العديد من التطورات داخل المناطق الفاصلة، كجزء من عملية حالة الحفاظ. تجلب هذه المناقشات طبيعة وخصائص المناطق الفاصلة ومدى الدقة في دعم خصائصها. من أجل ضمان وجود فهم واضح للغرض التي أنشأت من أجله، وماهي وظيفته، على النحو المطلوب في المبادئ التوجيهية، وقد حاولت ICOMOS من خلال تقييماتها، وضع أساس منطقي لحدود منطقة فاصلة. يتضمن هذا النهج فحص دور المنطقة الفاصلة في دعم القيمة العالمية الأستثنائية، وكيفية ارتباط المنطقة الفاصلة بالإعدادات الأوسع نطاقًا وما الذي يحتاج إلى الحماية في الإعداد إلى جانب كيفية إدارة وحماية المنطقة الفاصلة [6, P. 4]. تم وضع جملة من الأدوات التي تعتمدها الـــ Icomos، لأغراض تقديم توصياتها الى لجنة التراث العالمي بتسجيل الممتلك، أو تأجيله، أو رفضه. يبين الجدول (1)، هذه الأدوات التي تشمل: التحليل المقارن لحالات مماثلة من ممتلكات التراث العالمي، وحالة سلامة الممتلك، وأصالته، والمعايير التي يرشح بموجبها للأدراج على لائحة التراث، وحالة حماية الممتلك، والمنطقة الفاصلة، والحفاظ، والأدارة، والتهديدات التي تؤثر على الممتلك. يظهر من خلال الجدول أهمية حالة حماية المنطقة الفاصلة لتوصي الأيكوموس بأدراج الممتلك، من عدمه. مما يبين الأهمية القصوى في ضرورة توفير الحماية للمنطقة الفاصلة بنفس مستوى توفير هذه الحماية للمتلك ذاته.

جدول رقم (1)، أدوات تقييم الأيكوموس لأصدار التوصيات، المصدر: [6, P: 9].

تحليل مقارن	السلامة	الأصالة	المعايير	الحدود	حماية الممتلك	حماية المنطقة الفاصلة	الحفاظ	الأدارة	التهديدات	التوصية
√	√	√	√	√	√	√	≈	≈	≈	يسجل
√	√	√	√	≈	X	X	≈	≈	≈	يؤجل
√	√	√	√	X	X	X	X	X	X	يؤجل
O	√	√	O							يؤجل
O	O	O	O							يؤجل
X	X	X	X							يرفض

: لم يظهر في هذه المرحلةO: غير مناسب، X : مناسب أو بالأمكان تحسينه، ≈: جيد ، √حيث يقصد بالرموز

ولغرض بلورة موقف الـ Icomos، سيتم هنا ايراد مراجعة أربعة مصادر خاصة للمدخلات العلمية بخصوص المناطق الفاصلة ودور الـ ICOMOS فيها، وهي:

أولاً- إعلان شيان Xi'an [7]:-

يعد تحليل الأصالة أحد المؤشرات الرئيسة منذ وضع المبادئ التوجيهية. قبل وثيقة نارا لعام 1994 كان من المفهوم أن اختبار الأصالة كان ينبغي تطبيقه على التصميم والمواد والإعداد والأبداع. بينما مددت نارا قائمة مؤشرات الأصالة، حيث أشارت الى الأصالة من خلال مجموعة كبيرة ومتنوعة من مصادر المعلومات. تشمل جوانب المصادر الشكل والتصميم والمواد والمحتوى والاستخدام والوظيفة والتقاليد والتقنيات والموقع والإعداد والروح والشعور وغير ذلك من العوامل الداخلية والخارجية. يسمح إستعمال هذه المصادر بتوضيح الأبعاد الفنية والتاريخية والاجتماعية والعلمية الخاصة بالتراث الثقافي الجاري بحثه [8].ظل الإعداد جزءًا

(2) - ICOMOS (المجلس الدولي للمعالم والمواقع)، هي منظمة غير حكومية يقع مقرها الرئيسي في باريس ، فرنسا. تأسست عام 1965، ودورها هو تعزيز تطبيق النظرية والمنهجية والتقنيات العلمية للحفاظ على التراث المعماري والأثري. يشمل الدور المحدد للإيكوموس فيما يتعلق باتفاقية التراث: تقييم الممتلكات المرشحة للإدراج في قائمة التراث العالمي، ورصد حالة الحفاظ، واستعراض طلبات المساعدة الدولية المقدمة من الدول الأطراف، وتقديم الدعم لأنشطة بناء القدرات.

مهمًا من تحليل الأصالة. الاهتمام بالتأثيرات البصرية التي صاحبت تطبيق السلامة للتراث الثقافي عام 2005. كما جدد التركيز على إستعمال وأهمية الإعداد. يقدم تحليل أهمية الإعداد في إعلان شيان، خلال الجمعية العامة ICOMOS 2005 ، نقطتين على الأقل من التفكير المهم في عملية تحسين تعريف وتطبيق المناطق الفاصلة، وعلاقتها بالمفهوم الأوسع للإعداد. أولها أن الإعداد للمنطقة الفاصلة ليس بوصفها مجرد منطقة ذات أهمية ثانوية تهدف إلى دعم منطقة ذات أهمية أولية (المنطقة المحمية)، وإنما جزء مساو ومكمل ولا ينفصل عن المنطقة الأساسية، نظرًا لمساهمتها للمساعدة في تأسيس وتعريف الأهمية والشخصية المميزة. يعزز هذا البيان فكرة أنه يجب تصميم ظروف التخطيط وحدود المناطق المدرجة والمناطق الفاصلة وحتى المناطق الثلاثية، أي خارج المنطقة المحمية والفاصلة. إنه يشير أيضًا إلى إمكانية النظر في نهج جديد تمامًا. تتمثل النقطة الثانية الأهتمام بأكثر من "الجوانب المادية والبصرية"، من خلال التركيز على أهمية السياق الاجتماعي والثقافي للمناطق المحمية والفاصلة، والحفاظ على الممارسات والمعارف التقليدية غير الملموسة التي شكلت التطور التاريخي للأماكن التراثية الهامة، وتواصل الحفاظ على قيمها المهمة – ممارسات مثل: التفاعل مع البيئة الطبيعية، الممارسات الاجتماعية أو الروحية السابقة أو الحالية، والعادات ، والمعارف التقليدية، والإستعمال أو الأنشطة المتنوعة كالحرف التقليدية، وغيرها ، مضافا الى أشكال التراث الثقافي غير المادي. وبذلك ينبغي التأكد من أن المناطق الفاصلة مصممة وفقًا للمعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكذلك المعايير الفيزيائية ستضمن أن الظروف المحددة ستعكس جميع مصادر القيم التراثية للمكان. يتم توضيح هاتين النقطتين في المادتين الأوليين من إعلان شيان، المدرجة أدناه:

1. إن تحديد بنية أو موقع أو منطقة تراثية يُعرّف بأنه البيئة المباشرة والممتدة التي تشكل جزءًا من أهميتها وطابعها المميز أو تساهم فيها. خارج الجوانب المادية والبصرية، يتضمن الإعداد التفاعل مع البيئة الطبيعية، الممارسات الاجتماعية أو الروحية السابقة أو الحالية، والعادات، والمعارف التقليدية، والإستعمال أو الأنشطة وأشكال أخرى من جوانب التراث الثقافي غير المادي التي أوجدت الفضاء وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الحالي والديناميكي.

2. تستمد الهياكل أو المواقع أو المناطق التراثية ذات المقاييس المختلفة، بما في ذلك المباني الفردية أو المساحات المصممة، والمدن التاريخية أو المناظر الطبيعية الحضرية، والمواقع الأثرية، أهميتها وشخصيتها المميزة من منظورها الاجتماعي والروحي والتاريخي، القيم الفنية أو الجمالية أو الطبيعية أو العلمية أو غيرها من القيم الثقافية. كما أنها تستمد أهميتها وشخصيتها المميزة من علاقاتها الهادفة مع السياق والإعدادات المادية والبصرية والروحية وغيرها من السياقات الثقافية. يمكن أن تكون هذه العلاقات نتيجة فعل إبداعي واعٍ ومخطط له أو معتقد روحي أو أحداث تاريخية أو إستعمال أو عملية تراكمية وعضوية مع مرور الوقت من خلال التقاليد الثقافية.

شكل رقم (1)، معسكر Auschwitz Birkenau، في بولندا، المصدر: [9]

ثانياً– طروحات جيورا سولار

تؤكد ورقة جيورا سولار Giora Solar، عام 2007، على عدد من النقاط المهمة فيما يتعلق بالاستخدام الحكيم للمناطق الفاصلة. وأهم هذه الأفكار هو أن حدود المنطقة الفاصلة وشروطها يجب أن تُعرَّف بالمصطلحات القانونية وليس فقط في ملف الترشيح للتراث العالمي. كما يوضح السيد سولار الصعوبات التي يواجهها ممتلك مثل أوشفيتز (Auschwitz Birkenau) ، الشكل رقم (1). وهو معسكر للأعتقال والأبادة النازي الألماني، للفترة من (1940– 1945)، في بولندا. أدرج على لائحة التراث عام 1979، دون منطقة فاصلة [10] وحيث أن الدولة الطرف، تلبية لطلبات لجنة التراث العالمي، بضرورة أنشاء منطقة فاصلة، أنشأت منطقة فاصلة صغيرة بحدود (100 متر)، ولم يتم إبلاغ وجودها للمجتمع المحلي. لا يمكن العثور عليها، عند زيارة الممتلك. يقترح السيد سولار

قائمة من الأسئلة، بهدف مساعدة خبراء الـــ ICOMOS في مهمة التقييم، وكذلك للدول الأطراف في إعداد ترشيحاتها. تم تلخيص قائمة الأسئلة بالآتي [5, P.29]:

1. يتمثل دور المنطقة الفاصلة في حماية المنطقة المسجلة على لائحة التراث، من أية أنشطة يمكن أن تضر بقيمتها الثقافية. السؤال هو ما هي قيم الممتلكات التراثية وكيف تحميهم المنطقة الفاصلة؟
2. ما هي التهديدات المحتملة لموقع ما وما هو دور المنطقة الفاصلة في أنهائها، أو التقليل منها؟
3. ما هي الأنشطة والإجراءات التي يمكن أن تهدد قيم التراث؟ (على سبيل المثال، جميع أشكال التلوث بأنواعه جميعها، بما في ذلك التلوث الصوتي، والبصري، والبناء، والطرق، والاهتزازات، والكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك).
4. ما ينبغي أن يكون حجم المنطقة الفاصلة وكيف ينبغي تأسيسها؟
5. ما نوع القيود التي يجب أن تكون موجودة حتى تكون المنطقة الفاصلة فعالة؟
6. يجب أن تكون المنطقة الفاصلة جزءًا من خطة أو نظام إدارة الممتلك. يجب الأخذ بأهمية أدارة المنطقة الفاصلة نفسها. ما هو نظام الإدارة والتحكم للمنطقة الفاصلة؟
7. هل المنطقة الفاصلة محددة في أي خطة ذات وضع قانوني؟
8. هل تتمتع المنطقة الفاصلة بحماية قانونية؟
9. هل يجب إحالة الترشيح بدون منطقة فاصلة مناسبة (بعد تقييم ICOMOS)؟
10. كيف يجب وضع علامات على حدود المنطقة الفاصلة على الأرض؟ على سبيل المثال: هل يجب إستعمال علامات تشير إلى "منطقة حماية منطقة التراث العالمي" أو كلمات بهذا المعنى؟
11. ماذا يجب أن تكون عملية تغيير منطقة فاصلة من قبل الدول الأطراف؟ ماذا يجب أن تكون عملية الترشيح للمنطقة الفاصلة الجديدة؟
12. هل يجب أن يكون هناك مستويان من المنطقة الفاصلة؟ المناطق الأقرب إلى المنطقة المدرجة، وما وراءها؟ قد يكون هذا النهج مفيدًا لتهديدات مثل أرتفاعات المباني الشاهقة. نظرًا لأن هذه مشكلة بصرية بشكل أساسي، فقد تكون المنطقة الفاصلة للتهديدات البصرية أكبر بكثير من التهديدات الأخرى.

ثالثاً – اجتماع ICLAFI' ICOMOS، 2006 [11, PP. 183- 186]

ضم اجتماع اللجنة الدولية للقضايا القانونية والإدارية والمالية ICLAFI' ICOMOS[3]، لعام 2006 في هيروشيما، خبراء وباحثين قانونيين لدراسة استخدام مفهوم المنطقة الفاصلة في التراث العالمي. تقدم الأوراق المقدمة في الاجتماع والمنشورة على موقع ICOMOS، نظرة عامة ممتازة لمجموعة واسعة من المخاوف والصعوبات في تطبيق آليات المنطقة الفاصلة بفعالية ضمن السياقات الوطنية، وتشكل مساهمة قيمة للغاية. تؤكد التوصيات الموجهة إلى ICOMOS على الآتي:-

- الحاجة إلى مزيد من الدراسة، بما في ذلك تعاون لجان ICOMOS،
- الحاجة إلى زيادة الوعي بإمكانية إستعمال المناطق الفاصلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،
- الحاجة إلى بذل الجهود لإقناع أولئك الذين يمكن أن تؤثر أفعالهم في أماكن التراث على احترام هذه الأماكن ومناطقها الفاصلة، من خلال تشجيع الالتزام المسؤول أخلاقياً داخل قطاع الشركات ومجتمعات الأعمال، والمجتمعات المحلية،

---

[3] – اللجنة الدولية للقضايا القانونية والإدارية والمالية International Scientific Committee on Legal, Administrative and Financial Issues، والمعروفة أختصاراً (ICLAFI' ICOMOS)، يتضمن عملها مساعدة اللجان الوطنية واللجان العلمية الدولية في اعتماد أو مراجعة قوانينها [12].

– الحاجة إلى تعزيز وعي عالمي أكبر بنوع التدابير اللازمة لحماية ممتلكات التراث العالمي والمناطق الفاصلة ذات الصلة وجوانبها وأبعادها غير الملموسة،

- لفت انتباه لجنة التراث العالمي إلى قضايا وتدابير مهمة.

في حين أن العديد من الأوراق الفردية تفصل ظروفًا محلية معينة في سياقات مختلفة. بعض من هذه الأوراق المقدمة هي:

1– ورقة خريستينا ستانيفا Hristina Staneva، من وجهة نظرها كنائبة لرئيس ICLAFI، تلخص نظرة عامة على العديد من التحديات الواسعة التي تواجه الإستعمال الفعال للمناطق الفاصلة على ممتلكات التراث العالمي. تطرح استنتاجاتها أربعة أسئلة مهمة:

- هل تستجيب المناطق الفاصلة والمتاخمة لممتلكات التراث العالمي للتغيرات والتحديات الديناميكية للعالم المعاصر: التهديدات الناجمة عن التغييرات العالمية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الضغط السياسي، وما إلى ذلك؟
- في حالة قبولنا أن التنوع هو القيمة الجوهرية للتراث العالمي، فهل ينبغي أيجاد نهج عالمي موحد؟ ألا ينبغي أن نحترم النهج المختلفة، في سياق الثقافات المحلية المختلفة تجاه دور المنطقة الفاصلة كأداة لحماية هذا التراث المتنوع؟
- ألا ينبغي إعداد نوع من التعليمات التوجيهية لحماية وصيانة ممتلكات التراث العالمي لمختلف المناطق الجغرافية الثقافية، بناءً على خصائصها؟
- أليس من الضروري تعزيز الأطر القانونية والإدارية ومعايير حماية التراث العالمي؟

تؤكد ورقة خريستينا ستانيفيا على ضرورة المرونة في المناطق الفاصلة، وأحترام الخصوصية المحلية.

2– تشير ورقة توماس أدلكروتز Thomas Adlercreutz، التي تستكشف القوانين الوطنية في السويد فيما يتعلق بالمناطق الفاصلة، والأحكام الصادرة بموجبها، إلى أن المناطق الفاصلة جزء من نهج لحماية التراث. يذكر أدلكروتز أن اتساع مساحة المنطقة الفاصلة قد تتضمن أيضًا رسالة إلى اليونسكو والمجتمعات المعنية بالتراث حجم الأهتمام بأنه لدينا منطقة فاصلة واسعة من أجل السيطرة على ما يحدث حتى بعيدا عن المنطقة الأساسية المحمية.

تعكس الورقة أن زيادة حجم المنطقة الفاصلة تعطي رسالة بزيادة الأهتمام بالتراث.

شكل رقم (2)، شبكة مطاحن Kinderdijk-Elshout، المصدر: [13]

3– ورقة ليونارد دي فيت Leonard de Wit من هولندا، يلاحظ أنه على الرغم من أن بلاده لا تملك تشريعًا يمنح مناطق فاصلة حول ممتلكات التراث العالمي، إلا أن الهولنديين يسعون إلى توسيع نطاقها من أجل السيطرة على ما يحدث خارج حدود ممتلكات التراث العالمي من خلال استراتيجيات الإدارة السليمة للتراث والتي تشجع على تقديم العروض من خلال جعل قيم التراث الثقافي بمثابة نقطة محفزة للتنمية. يلاحظ السيد دي فيت أيضًا في إشارة إلى مجمع مطاحن كيندردجيك ال شوط Kinderdijk-Elshout. أدرج الممتلك (شكل رقم 2)، على قائمة التراث العالمي عام 1997 [14]، التي تضم المطاحن المهمة، وجزء من المناظر الطبيعية ذات الصلة أيضًا كبيرة بما يكفي لضمان حماية القيمة الأستثنائية العالمية. تعد منطقة التراث العالمي منظرًا طبيعيًا محميًا. تسمح خطة تقسيم المناطق به فقط بإستعمال المنطقة بطرق تعزز القيمة الثقافية.

4– ورقة جادران أنتولوفيتش Jadran Antolovic من كرواتيا، بالإشارة إلى المدينة القديمة في دوبروفنيك، Old City of Dubrovnik ، المدرجة على لائحة التراث العالمي عام 1979 دون منطقة فاصلة [15]، الشكل رقم (3)، تدل التجربة الكرواتية على أنه من الضروري أن تحدد بوضوح حدود مجمع الآثار المحمية والمنطقة الفاصلة بسبب العلاقات مع السلطات المحلية،

شكل رقم (٣)، صور ومخطط موقع Old City of Dubrovnik، المصدر: [17] ,[16]

وكذلك أصحاب الممتلكات في المحمية، حتى تتمكن من تنفيذ التدابير الوقائية التي تحددها القوانين. في الممارسة الكرواتية، أدت جميع القضايا المتعلقة بالمناطق المتاخمة الى المنطقة المحمية إلى النزاعات، بما في ذلك الالتزام بإقامة مناطق داخل مجمع الآثار، على النحو المنصوص عليه في القانون الكرواتي، من أجل أن تكون قادرة على إنشاء نظام الحماية اللازم. هذا الأمر أدى الى أضافة منطقة فاصلة، ثم تم توسيعها لتبلغ (1,188.6 ha) عام 2018، علماً أن مساحة الممتلك المسجل على لائحة التراث تبلغ (96.7 ha) [15].

5- ورقة ساتو كارينا فيرتالا Satu-Kaarina Virtala، من فنلندا يبحث في قضية راوما القديمة Old Rauma ، المدرجة على لائحة التراث عام 1991 [18]. فيما يتعلق بإدارة التغيير في المناطق الفاصلة. فيرتالا يصف قرار المجلس المحلي، والذي بموجبه تم وضع خطة مفصلة للسماح بتوسيع نشاط البيع بالتجزئة في المنطقة الفاصلة، ومن خلال نقل التركيز على التجزئة إلى المنطقة الفاصلة تم تحويل المركز التجاري التاريخي إلى مدينة نوم. تم استئناف الحكم من قبل العديد من الأطراف بما في ذلك المجلس الوطني للآثار وجمعية الراوما القديمة على أساس أن التغييرات المقترحة ستغير هيكل المدينة. رفضت المحكمة الاستئناف على أساس أن هذه التغييرات كانت حتمية، وتتفق مع الاحتياجات الحديثة. في حين أن هذا النقاش يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى في العديد من المدن التاريخية الأخرى في فنلندا وأماكن أخرى، فإن قرار المحكمة العليا والحجج الفاشلة التي قدمها معارضو القرار يوضح أن الأحكام الموضوعة لحكم التغيير في المنطقة الفاصلة لم تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كاف في راوما القديمة.

شكل رقم (4)، مخطط مدينة راوما القديمة في فنلندا، يبين الممتلك والمنطقة الفاصلة، وصور للمدينة، المصدر: [19]. [20]

6- يشير كريستوف ماشات Christof Machat من ألمانيا، مع الإشارة إلى النزاعات المحيطة بمقترحات التطوير بالقرب من كاتدرائية كولونيا، شكل رقم (5)، إلى أن الكاتدرائية قد سجلت عام 1996 من دون منطقة فاصلة، وإن كانت اللجنة قد طلبت إنشاء منطقة فاصلة في وقت التسجيل، لم يتم إنشاء أي منها. يشير ماشات إلى الحجج التي قدمها محافظ المدينة عام 1980 والتي مفادها أن المنطقة الفاصلة لم تكن ضرورية لأن الكاتدرائية تحمي نفسها، على الرغم من أن مناطق الحماية التي أنشأها قانون الحماية الصادر عام 1980، لم يتم استخدامها مطلقًا، ونتج عنها في تعرض الكاتدرائية لمقترحات بناء أبراج كبيرة الحجم مما سيكون له آثار سلبية على القيمة الأستثنائية للكاتدرائية. عام 2008، تم أقرار منطقة فاصلة بمساحة (258 ha)، لتوفير الحماية المطلوبة للكاتدرائية [21].

شكل رقم (5)، كاتدرائية كولونيا في المانيا، المصدر: [21]

تشير الأوراق المقدمة، مع أختلاف ظروفها المحلية، تبعا للحالات الخاصة التي تناولتها، مقدار سوء الفهم حول المناطق الفاصلة لدى السلطات الأدراية المحلية، والقضائية على حد سواء. مما يستوجب وضع لوائح وقوانين محلية تعالج موضوعها بشكل واضح وجلي لايقبل التأويل. فضلاً عن التأكيد على أختلاف طبيعة الممتلكات سواءا كانت ثقافية، ام طبيعية، والتي ينبغي النظر لها بشكل منفصل من خلال السياقات الأدارية، والقانونية المطلوبة.

رابعاً– طروحات هريستينا ستانيفا Hristina Staneva

تضمن ورقة هريستينا ستانيفيا، نائبة رئيس ICLAFI، ورئيس ICOMOS في بلغاريا، والمقدمة في اجتماع هيروشيما،2007، الآتي: يعد توفير منطقة فاصلة بمثابة تدبير للحفاظ المناسب، ولكنه لا يعتبر جزءًا من الممتلكات المرشحة. تتطلب قيود قانونية و / أو عرفية تكميلية، يتم وضعها عند استخدامها وتطويرها، لتوفير طبقة إضافية من الحماية للممتلكات. من خلال المناقشات والقرارات التي اتخذتها لجنة التراث العالمي خلال دورتها الثلاثين في ليتوانيا لعام 2006. تم الكشف عن مشكلات المنطقة الفاصلة أثناء فحص الترشيحات الخاصة بالتسجيل في قائمة التراث العالمي، بالإضافة إلى تقارير حالة الحفاظ المتعلقة بالممتلكات المدرجة، أو إدراجها في قائمة التراث العالمي في خطر. وكشفت بعثات الرصد السنوية للممتلكات، المدرجة بالفعل في قائمة التراث العالمي في خطر، العديد من المشاكل المتعلقة بالمناطق الفاصلة. تضمنت قائمة 2006 للتراث العالمي في خطر تتكون من 31 موقعاً. تسعة منها تمثل مشاكل خطيرة تتعلق بالمناطق الفاصلة. يمكن تقسيم هذه المشكلات إلى مجموعتين

أ) فيما يتعلق بالإقليم – حدود المنطقة الفاصلة المحددة بشكل غير مناسب، أو عدم التحديد الواضح، أو عدم وجود منطقة فاصلة.

ب) عدم وجود إدارة مناسبة، او الوضع القانوني في المنطقة الفاصلة، والسلامة البصرية، وعدم كفاية الحماية. تم تقديم توصيات وطلبات من جانب لجنة التراث العالمي بشأن تحديد الحدود المناسبة للمناطق الفاصلة وتحسين إدارة الموقع. كما تتطلب أكثر من ذلك لتشمل تحسين النظام التشريعي والإداري الوطني، تحديث الخطط الرئيسة، تقييم وتفعيل خطط المحافظة على الممتلكات، ووضع خطط عمل وتقارير مرحلية، وتحديد جدول زمني لتنفيذ خطة العمل. ترى هريستينيا أن تشمل المناطق الفاصلة، بوصفها إحدى الأدوات الفعالة لحماية التراث ، المعايير الآتية:–

1– الوظيفة: ما هي وظيفة الموقع، وكيف يتم تطويره، وما هي الروابط مع المجتمع المحلي ، هل هناك شروط للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية في سياق الظروف الملموسة.

2– العلاقات البصرية: الحفاظ على القيم الجمالية للمناظر الطبيعية والمواقع الثقافية كجزء من سلامتها وأصالتها.

3– العلاقات المكانية: الارتباط العضوي بالبيئة (الأرض والإعدادات مباشرة حول النصب والأنهار والطرق ، إلخ) ، وتقييم الجانب الاجتماعي.

4- عوامل الضعف الناجمة عن ضغط التطوير، تدفق السياح، التدخل السياسي أو نوع آخر محتمل.

كما أنها تورد جملة تساؤلات رئيسية هي:

أ- هل تستجيب المناطق الفاصلة المتاخمة للتراث العالمي للعلاقات المناسبة للتغيرات والتحديات الديناميكية للعالم المعاصر؟ التهديدات الناجمة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والضغط السياسي، والعولمة، وما إلى ذلك؟

ب- في حالة قبولنا للتنوع كقيمة جوهرية للتراث العالمي، هل ينبغي معاملة الممثلين المحليين للدول الأطراف بطريقة عالمية؟ ألا ينبغي لنا أن نحترم الأساليب المختلفة، في سياق الثقافات المحددة، تجاه دور المنطقة الفاصلة كأداة لحماية هذا التراث المتنوع؟

ت- ألا ينبغي البدء في إعداد نوع من الإرشادات الخاصة بحماية وصيانة وعرض روابط التراث العالمي المناسبة لمختلف المناطق الجغرافية الثقافية المجاورة لها بناءً على خصائصها؟

ج- أليس من الضروري زيادة الطلبات نحو الأطر القانونية والإدارية ومعايير حماية التراث العالمي؟

خامساً- أجتماع الايكوموس 2008

تضمنت ورقة الـ ICOMOS المقدمة لاجتماع لجنة التراث العالمي لعام 2008، لتحسين الإستعمال الفعال لمفهوم المنطقة الفاصلة في تسجيل وحماية ممتلكات التراث العالمي بعض المقترحات من خلال إدخال تحسينات على الوضع الراهن، وتعزيز وتوضيح وتوسيع نطاق تعريف حدود وظروف المناطق الفاصلة لحماية القيمة الأستثنائية العالمية للمنطقة المدرجة بشكل أفضل. شملت الورقة النقاط الآتية:

1. تعد المناطق الفاصلة آلية مناسبة لتحسين، وحماية، وإدارة ممتلكات التراث العالمي المدرج، سواء الثقافية منها أم الطبيعية.

2. يعد تطوير نهج واحد للتغلب على المناطق الفاصلة المناسبة مشكلة بسبب العدد الكبير من أنواع التراث الثقافي المدرج على قائمة التراث العالمي: (المعالم المعمارية الفردية، والمجمعات، والمواقع الأثرية، والمدن والمراكز التاريخية، والمواقع الطبيعية الثقافية)، وأختلاف السياقات الإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة والمتنوعة الخاصة بكل ممتلك.

3. ضرورة التركيز على عملية مناسبة لوضع شروط وحدود المنطقة الفاصلة، وتحديد نطاق الاعتبارات الواجب النظر فيها ضمن تلك العملية بدلاً من محاولة تحديد قواعد إلزامية للمناطق الفاصلة تنطبق على الجميع.

4. يجب تحديد حدود المناطق الفاصلة، وشروطها للمنطقة المدرجة في ممتلكات التراث العالمي، وفيما يتعلق بأي مناطق ثالثة محددة خارج المنطقة الفاصلة. عندما يُنظر إلى تقسيم المناطق على أنه أمر مهم، يجب إعطاء وزن أقوى أثناء تسجيل المقترح للدولة الطرف[4] لنهج متكامل لتقسيم المناطق بشكل مناسب، بدلاً من التعامل مع حدود المنطقة المدرجة، وظروف المنطقة الفاصلة كمسائل منفصلة. قد يعني هذا إدخال مكون في تنسيق الترشيح الذي يقدم النهج العام لتقسيم المناطق للممتلكات المدرجة، والمناطق الفاصلة، والثالثة المحيطة بها.

5. ينبغي تحديد الغرض من أي منطقة فاصلة بعناية، بشكل أساسي، يجب أن تعمل الشروط الموضوعة داخل منطقة فاصلة لحماية القيمة الأستثنائية العالمية للمتلك المقترح للتسجيل.

6. ضمن فئة مقاس واحد لا يناسب الجميع ، هناك اقتراح لتحديد مناطق فاصلة مختلفة تبعا للتاثيرات المختلفة على الممتلكات التي ترغب في حمايتها. على سبيل المثال، إنشاء حدود لمنطقة فاصلة للتأثيرات البصرية مختلفة يُفترض أنها أكبر من التأثيرات الأخرى.

---

[4] – يقصد بالدولة الطرف: الدول الأعضاء لدى اليونسكو، والتي تسجل ممتلكات التراث ضمن لائحة التراث العالمي.

7. يجب وضع قائمة مراجعة تعتمدها بعثات تقييم الـــ ICOMOS والجهات الأستشارية الأخرى لليونسكو الذين يعدون وثائق ترشيح الدولة الطرف، وتعديلها عند الضرورة، وإضافتها إلى المشورة المقدمة إلى خبراء ICOMOS الذين يقومون ببعثات التقييم.

8 – منذ أن قررت اللجنة اشتراط استيفاء مواقع التراث الثقافي لشروط السلامة، والتي نفذت عام 2005، ارتبط تعريف حدود المنطقة المدرجة ارتباطا وثيقا بتصورات سلامة الممتلكات. إن العلاقة بين السلامة والأصالة والقيمة العالمية الأستثنائية كانت قيد الاستعراض في عدد من الاجتماعات، بذلت فيها محاولات لتحسين قدرة اللجنة على إنشاء نظم رصد ومؤشرات الحفاظ، وتقديم التقارير الدورية، وقياس الآثار على الأصالة والسلامة والقيمة الأستثنائية العالمية، ومدى وشروط المناطق المدرجة، والفاصلة. يجب دمج أي محاولة لاستخلاص استنتاجات مؤكدة بشأن المناطق الفاصلة في هذه المرحلة وربطها مع هذه العناصر الفاعلة المتوازية لوصف مناهج جديدة لتعريف وإستعمال السلامة والأصالة وتعريف القيمة الأستثنائية العالمية.

9. يرتبط مفهوم المنطقة الفاصلة ارتباطًا لا ينفصل عن مفهوم الإعداد الذي تم فحصه بالتفصيل خلال الجمعية العامة في مدينة شيآن عام 2005. يجب أن تكون أحكام تحديد شروط وحدود المناطق الفاصلة للتراث العالمي متوافقة مع أحكام إعلان ICOMOS of Xi'an الذي وضعته ووافقت عليه الـــ ICOMOS خلال الجمعية العامة عام 2005. يتضمن ذلك النظر بجدية في بعض الأفكار الرئيسية في تلك الوثيقة، منها إدراك الحاجة إلى النظر في الخصائص المهمة للسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للممتلكات بقدر ما يراعى سياقها الفيزيائي.

10– ينبغي إيلاء بعض الاهتمام للمفاهيم التي تستكشفها الهيئات الاستشارية، ولجنة التراث العالمي في وضع المبادئ التوجيهية، بما في ذلك التأكيد على أهية تقسيم المناطق بشكل عام كآلية حماية لممتلكات التراث العالمي، داخل وخارج المناطق المدرجه والفاصلة.

11– ينبغي إيلاء بعض الاهتمام لتحسين استخدام وضوح مصطلحات المنطقة الفاصلة، بما في ذلك الاستعاضة عن عبارة "المنطقة الأساسية" بعبارة "المنطقة المدرجة". أستخدام مصطلح ممتلكات التراث العالمي بدلاً من "المواقع"، أذ أن المواقع تشير الى مكون واحد فقط من ثلاثة مكونات فرعية لتعريف "التراث الثقافي" الموجود في اتفاقية التراث العالمي، وكذلك المصطلحات الأخرى التي تكرر في المبادئ الأساسية لتنفيذ أتفاقية التراث، والتي يتعين النظر فيها: مثل: السلامة البصرية، والسلامة الهيكلية، والسلامة الوظيفية.

12– ينبغي بذل كل جهد ممكن لجعل النهج المعتمدة للتراث الثقافي تتماشى مع النهج الموضوعة للتراث الطبيعي لتعزيز التوحيد الثقافي – الطبيعي للعملية، التي اتبعتها اللجنة لفترة طويلة، وكذلك لضمان الرسائل المرسلة إلى الدول الأطراف وسلطات إدارة الممتلكات بسيطة وموجزة ومتسقة قدر الإمكان.

13– عند اقتراح إدخال تحسينات على المبادئ التوجيهية، من المهم اقتراح مجموعات مختلفة من التوصيات للفئات المختلفة من الممتلكات، وهي: الممتلكات المدرجة بدون مناطق فاصلة، والعلاقات المناسبة بين الممتلكات المسجلة والمناطق الفاصلة لها.

14. يجب تطوير قائمة الجرد بأثر رجعي لتشمل بيانات منظمة بشكل منهجي حول فعالية تطبيق مفهوم المنطقة الفاصلة، والتي تشكل فقهًا مرجعيًا مرجعيًا بشأن هذه المسألة، إذا لم تكن هذه التدابير مقررة بالفعل أو مطبقة.

15. استخدام المناطق الفاصلة كوسيلة لضمان الحفاظ السليم للممتلكات، أي القيمة الأستثنائية العالمية للممتلكات، وليس لضمان الحفاظ على المنطقة الفاصلة.

16. أن الهدف من المنطقة الفاصلة هو إدارة أو التحكم في مجموعة من الخصائص المرتبطة بمشاريع التطوير، والتي تتضمن: (الارتفاع، الكثافة، والاستخدام، والتصميم: (الشكل، الصورة، الأنماط)، من أجل تقليل الآثار السلبية على القيمة الأستثنائية العالمية للممتلكات المدرجة.

17.إن الاهتمام القوي والمتزايد بالتأثيرات البصرية، الذي كان يشمل دراسة مقترحات التطوير في المناطق الفاصلة، يتطلب أيضًا خارجها، في منطقة أكبر من المنطقة الفاصلة المحددة.

18. يمكن إجراء تقسيم المناطق الفاصلة أكثر من منطقتين، وتوسيع محيط المنطقة، وتعزيز شروط الحماية أو الأحكام في المناطق، وتحسين التواصل حول الغرض من المناطق الفاصلة وهيكلها.

19. أن أي ميل لتجاهل تقسيم المناطق سيكون له تأثير سيء على الاستثمار في إستعمال المناطق الفاصلة لحماية القيمة الأستثنائية للتراث، وسيكون له نتائج عكسية ما لم يكن من الممكن استبداله على الفور بشمولية كاملة وسهلة لنهج قابل للتنفيذ لإدارة التغيير في المنطقة الفاصلة لحماية القيمة الأستثنائية العالمية من العلاقات المناسبة للمتلك المرشح أو المدرج. توجد مثل هذه الأساليب الجديدة في مجال التخطيط، والتي تركز بدرجة أقل على التحكم في التطوير وأكثر على إدارة السياق (تقليل المخاطر في السياق البيئي والاجتماعي والاقتصادي).

1-2-3- المنطقة الفاصلة حسب طروحات لجنة التراث العالمي

تتمثل المهام الرئيسية للجنة التراث العالمي World Heritage Comitte (WHC)، بالتعاون مع الدول الأطراف، الآتي :[22, P. 12]

أ) تحديد االممتلكات الثقافية والطبيعية ذات القيمة العالمية الأستثنائية التي يتعين حمايتها بموجب الاتفاقية وإدراجها في قائمة التراث العالمي، على أساس قوائم الترشيحات المؤقتة والترشيحات المقدمة من الدول الأطراف ؛

ب) دراسة حالة حفاظ الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي من خلال عمليات الرصد؛

ت) تحديد الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي التي يتعين إدراجها أو حذفها من قائمة التراث العالمي في خطر؛

ث) أن تقرر ما إذا كان ينبغي حذف ممتلك ما من قائمة التراث العالمي؛

جـ) تحديد الإجراء الذي سيتم بمقتضاه النظر في طلبات المساعدة الدولية وإجراء الدراسات والمشاورات حسب الضرورة قبل اتخاذ قرار؛

حـ) تحديد كيفية استخدام موارد صندوق التراث العالمي بصورة أكثر فائدة لمساعدة الدول الأطراف في حماية ممتلكاتها ذات القيمة العالمية الفائقة؛

خـ) البحث عن طرق لزيادة صندوق التراث العالمي؛

د) تقديم تقرير عن أنشطتها كل سنتين إلى الجمعية العامة للدول الأطراف وإلى المؤتمر العام لليونسكو؛

ذ) مراجعة وتقييم تنفيذ الاتفاقية بشكل دوري؛

ر) مراجعة واعتماد المبادئ التوجيهية التشغيلية.

أشارة الى طبيعة عمل اللجنة يمكن تناول طروحاتها، فيما يخص المناطق الفاصلة بحسب مايأتي:

أولاً- اتفاقية التراث العالمي والمناطق الفاصلة

لا يزال الغرض من المناطق الفاصلة في إطار اتفاقية التراث العالمي، مرتبطة بوظيفة توفير طبقة إضافية من الحماية. وبالتالي، فإن أي تنقيحات للمبادئ التوجيهية يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه الوظائف الأخرى للمناطق الفاصلة إلى المناطق الأساسية لمواقع التراث العالمي. تبعا للجنة التراث العالمي، فيما يخص تطبيق مفهوم القيمة العالمية االأستثنائية: هناك ثلاثة اختبارات رئيسية، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين 77 و 78 من المبادئ التوجيهية، التي تطبقها لجنة التراث العالمي لتحديد ما إذا كان ممتلك ما ذي قيمة عالمية أستثنائية أم لا [22, PP. 25- 27]:

1. يجب أن يستوفي الممتلك معيارًا واحدًا أو أكثر من المعايير العشرة للقيمة العالمية الأستثنائية.

2. يجب أن يستوفي الممتلك أيضًا شروطًا معينة للسلامة، فيما يخص الممتلكات الثقافية والطبيعية، و / أو الأصالة بالنسبة للممتلكات الثقافية فقط.

3. يجب أن يكون لدى الممتلك نظام حماية، وإدارة مناسب لضمان صونها، بما في ذلك الأحكام القانونية المناسبة، والحدود والمنطقة الفاصلة، وخطة، أو نظام إدارة يضمن أن الاستخدامات مستدامة من الناحية البيئية والثقافية. رغم أن فكرة المناطق الفاصلة موجودة بالفعل في النسخة الأولى من المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث، فإن الكثير من المواقع ليس لديها منطقة فاصلة. خلال السنوات الأولى من تنفيذ الاتفاقية، نادراً ما تم تحديد المناطق الفاصلة ، لذا فإن العديد من المواقع المدرجة بين عامي

1978 و 1990 ليس لها منطقة فاصلة. غالبًا ما توصي اللجنة بتحديد المنطقة الفاصلة في قراراتها من أجل تحسين حماية الممتلكات وتعزيز سلامتها. كثيراً ما ترى بأنه لا يتم تحديد حدود المناطق الفاصلة بطريقة مناسبة لحماية التراث العالمي المناسب ضد جميع التهديدات والتأثيرات الخارجية على قيمه، على سبيل المثال، قد لا تزال الإنشاءات الشاهقة خارج حدود المنطقة الفاصلة، والتي تسبب التأثير البصري على الممتلكات، مما يهدد القيمة العالمية الأستثنائية للموقع. اكتسب مفهوم المنطقة الفاصلة أهمية على مر السنين في عمليات التراث العالمي. تم تحديد تعريف المنطقة الفاصلة بمرور الوقت ليشمل الحالات المختلفة للمواقع المتنوعة. مع ذلك فأن أي تعريف في المبادئ التوجيهية يجب أن يكون مرنًا بما يكفي ليصبح قابلاً للتطبيق على مجموعة من الممتلكات الطبيعية والثقافية والمختلطة.

ثانياً– التقارير الدورية والمناطق الفاصلة

كل ستة أعوام، تُدعى الدول الأطراف إلى تقديم تقرير دوري إلى لجنة التراث العالمي، عن تطبيق اتفاقية التراث العالمي، بما في ذلك حالة الحفاظ على ممتلكات التراث العالمي الموجودة على أراضيها وفقًا للمادة 29 من الاتفاقية. وفقاً للتقارير الدورية فأن الأسئلة المتعلقة بالحدود والمناطق الفاصلة، تهم الدول الأطراف بشكل كبير، نظراً لحقيقة أن الكثير من الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي في بداية الاتفاقية تم ترشيحها دون تحديد واضح للحدود والمنطقة الفاصلة. قد يكون هذا النقص في المعلومات ضارًا جدًا بحفظ الممتلكات التراثية لأنه يحول دون إنشاء نظام متماسك للحماية القانونية والرصد والصيانة.

- يغطي القسم 2 من التقرير الدوري لأفريقيا لعام 2002، المعنون "تنفيذ اتفاقية التراث العالمي على مستوى الموقع" حالة المناطق الفاصلة فيما يتعلق بالمواقع الأفريقية. يوضح التقرير أن أكثر من 62٪ من المجيبين على الاستبيان شعروا أن حدود المنطقة الفاصلة إن وجدت للمواقع في إفريقيا غير ملائمة. من جانب آخر من المتوقع أن يزيد عدد السكان المحيطين بالمواقع مما يعقد قضايا المناطق الفاصلة القائمة حول مواقع التراث العالمي. كما أن قضايا الصراعات المنتشرة في أفريقيا، لها الأثر الكبير على مواقع التراث العالمي.
- من خلال التقارير الدورية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2003، تميل معظم البلدان إلى الاستنتاج بأن المناطق الأساسية والفاصلة للتراث العالمي كافية فيما يبدو لحماية القيم التي تم إدراج المواقع من أجلها في قائمة التراث. في الواقع، لم يكن هذا صحيحًا من خلال مراقبة ضغط تطوير المناطق الحضرية و / أو البنية التحتية التي تكبدتها مدن التراث العالمي في آسيا.
- في التقرير الدوري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2004، لم يعتبر 34٪ من المجيبين أن الحدود والمناطق الفاصلة لموقعهم كافية لضمان حماية القيمة العالمية الأستثنائية للممتلكات والحفاظ عليها.
- في أوروبا وأمريكا الشمالية للأعوام 2005–2006، بالنسبة للممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي حتى عام 1998، فإن 23٪ من مديري المواقع يعتبرون أيضًا حدودهم غير كافية، و42 ٪ من الممتلكات لا تملك منطقة فاصلة. وكمتابعة للدورة الأولى من التقارير الدورية، اقترحت فرنسا إنشاء مناطق فاصلة جديدة للممتلكات جميعها حتى عام 1998، والتي لم يكن لديها منطقة فاصلة في وقت أدراجها. لتتمكن من رسم محيط هذه المناطق الفاصلة الجديدة، استخدمت السلطات الفرنسية محيط الحماية الحالي المنصوص عليه في القوانين الفرنسية. ثم تمت مناقشة هذه المناطق الفاصلة الجديدة والاتفاق عليها مع السلطات المحلية.

عملية الجرد والمناطق الفاصلة بأثر رجعي

تم تطوير مشروع الجرد بأثر رجعي لعام 2004، بناءً على طلب لجنة التراث في إطار التقارير الدورية. وهو يتألف من قائمة بأثر رجعي لجميع ملفات الترشيح الخاصة بممتلكات التراث العالمي المدرجة بين عامي 1978 و 1998. والهدف منه هو تحديد الإغفالات الحرجة في ملفات الممتلكات المدرجة، ومنها بطبيعة الحال وجود، أو عدم وجود حدود للممتلك، والمناطق الفاصلة الخاصة بها، لتصبح هذه المعلومات ضرورية أيضًا لأية مهام مراقبة تطلبها لجنة التراث العالمي. تم تنفيذه بالفعل في مناطق أوروبا وأمريكا الشمالية الى جانب الدول العربية.

3-1- مشاكل المناطق الفاصلة، وأثرها على التراث العالمي

خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة التراث العالمي في الصين لعام 2004، ناقشت لجنة التراث العالمي 153 حالة من المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، كان هنالك 38 حالة منها تتعلق بقضايا المنطقة الفاصلة. خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة التراث العالمي لعام 2007، كانت 73 حالة تتعلق بالمناطق الفاصلة من بين 163 حالة للتراث المعرض للخطر. الشكل (6)، يبين حجم المشكلات المتعلقة بالمناطق الفاصلة بين عامي 2004، و 2007. يتضح من ذلك حجم تأثير المناطق الفاصلة على ممتلكات التراث العالمي. تتمثل هذه التهديدات السائدة المتعلقة بقضايا المنطقة الفاصلة لعام 2007، وبحسب مامبينه في الشكل (7)، كالآتي:-

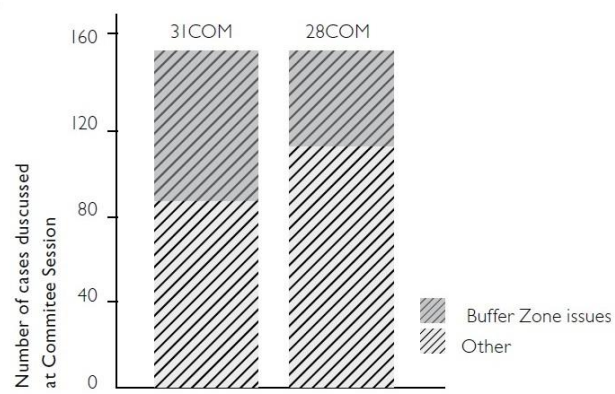

شكل رقم (6)، حالة تقارير الحفاظ الصادرة عن دورات اللجنة للأعوام: (2004 و2007)، المصدر: [5, P.62]

1- مثلت 26 من 73 حالة منها، مشكلات تتعلق بالتأثير البصري للأبنية العالية، والتي تؤثر على القيمة الأستثنائية العالمية.

2) 16 من 73 حالة، فيها مشكلات تشريعية، و/ أو مشكلات تتعلق بأدارة المنطقة الفاصلة.

3) حدود غير واضحة للمناطق الفاصلة في 15 من 73 حالة.

4) ضغط التطوير الحضري، وضغط التنمية الاقتصادية داخل المنطقة الفاصلة لـــ 12 حالة.

5) لا توجد منطقة فاصلة لـــ 12 حالة.

6) تعديل الحدود المقترحة، أو المقدمة من الدولة الطرف لعشر حالات.

7) أنشطة غير مناسبة داخل المنطقة الفاصلة في 4 حالات.

8) حالتان منها حجم المنطقة الفاصلة غير كافية.

9) حالتان منها، تتعلق بالسياحة غير المستدامة ضمن المنطقة الفاصلة.

10) حالة واحدة منها، التأثير على دمج النسيج ضمن محيطه الحضري.

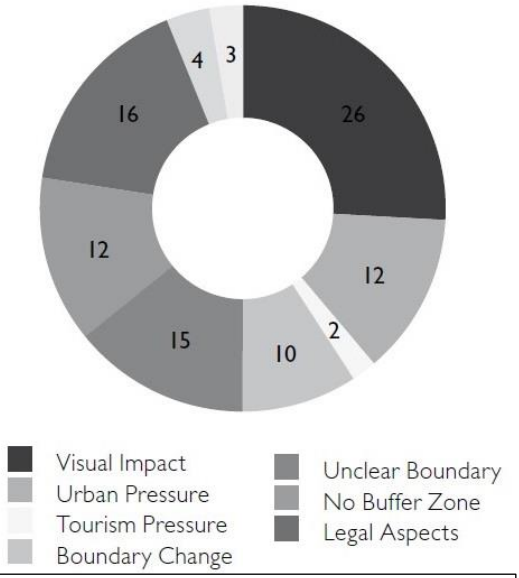

شكل رقم (7)، القضايا المختلفة في المنطقة الفاصلة خلال الدورة 31 للجنة التراث العالمي، المصدر: [5, P.62

يمكن تلخيص هذه المشاكل، وتصنيفها الى:

أولا- التطوير الحضري داخل المناطق الفاصلة في 40 من 73 حالة، ضغط االتطوير الحضري كثيرا ما يعرض مواقع التراث العالمي للخطر. نظرًا لأن البناء المرتفع يعد في الغالب علامة على التنمية الاقتصادية الحضرية فضلاً عن الأنشطة الأخرى التي تقود التغيير في المدن، فإنه يؤثر على حالة المناطق الفاصلة لممتلكات التراث العالمي. مشكلة أخرى تتعلق بالبناء المرتفع هي أنه في كثير من الأحيان يكون له تأثير على الممتلكات حتى لو كان موقع البناء خارج المنطقة الفاصلة. في كثير من الأحيان لا

يؤخذ في الاعتبار التأثير البصري، الذي يحدثه الارتفاعات العالية ضمن المحيط الحضري للتراث. من القضايا المرتبطة بالتطوير الحضري السياحة، وكثيرا ما تكون مواقع التراث العالمي نفسها السبب في زيادة السياحة، مما يؤدي إلى تطوير الفنادق والمراكز السياحية بالقرب من المواقع، والتي من الممكن أن تكون لها تأثيراتها السلبية.

ثانيا– حدود غير واضحة لـــ 25 من 73 حالة. يعد وجود حدود دقيقة أمرًا حاسمًا في العمل الوقائي الفعال للمناطق الفاصلة. ترتبط المشكلة أيضًا بنقص الدراسات الأساسية والخبرات الضرورية قبل تحديد حدود المنطقة الفاصلة. لذلك تم تطوير برنامج الجرد بأثر رجعي، الذي أشير اليه آنفاً، لمساعدة الدول الأطراف في الحاجة إلى توضيح الحدود.

ثالثا– عدم وجود منطقة فاصلة لـــ 12 من 73 حالة، هنالك الكثير من المواقع التي تفتقر إلى منطقة فاصلة. نظرًا لأنه موصى بها فقط في المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، ولكن ليس إلزاميًا لإدراج منطقة فاصلة في الترشيح، فهناك العديد من المواقع التي لا تشتمل على منطقة فاصلة. أيضًا، لا تحتوي الممتلكات المدرجة سابقا غالبًا على منطقة فاصلة. تصبح هذا مشكلة عندما تكون المنطقة الفاصلة ضرورية لتوفير الحماية الكافية.

رابعا– الجوانب القانونية لـــ 16 من 73 حالة، العديد من المناطق الفاصلة غير محمية أو غير كافية بموجب التشريعات الوطنية أو المحلية. لهذا السبب فإن الوضع الوقائي للمناطق الفاصلة غير ممكن. في بعض الحالات، يمكن إنشاء مناطق فاصلة، لكن سيكون لها الوضع القانوني نفسه مثل المنطقة الأساسية للتراث العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنعكس أي منطقة مخصصة لأحد مواقع التراث العالمي والمنطقة الفاصلة الخاصة بها في خطة إدارة الممتلك. يجب أن تحدد خطة الإدارة بوضوح الوضع القانوني والأنشطة المناسبة في المنطقة الفاصلة. غالبًا ما توجد منطقة فاصلة من دون أي أحكام قانونية محددة لإدارتها. وبالتالي، فإن ممتلك التراث العالمي بها مناطق فاصلة افتراضية ليس ألا، والتي تدار بشكل أساسي كأي جزء آخر في البلاد ولا توفر أية حماية إضافية لها على الإطلاق.

1–4– المنطقة الفاصلة والقيمة الأستثنائية العالمية

وفقاً للجنة التراث العالمي (WHC)، أن للممتلكات قيمة عالمية أستثنائية، إذا كان الممتلك يستوفي واحدًا أو أكثر من المعايير التي وضعتها اللجنة. والتي تضم عشرة معايير. حتى نهاية عام 2004، تم اختيار مواقع التراث العالمي على أساس ستة معايير ثقافية وأربعة معايير طبيعية. مع اعتماد المبادئ التوجيهية لعام 2005، تم دمج المعايير ضمن حزمة واحدة لتكون عشرة معايير هي [23]. هذه المعايير موضحة في المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث، كالآتي [24, PP. 25- 26]: –

المعيار الأول(i) – تمثل تحفة من عبقرية الإنسان الإبداعي.

المعيار الثاني(ii) – لإظهار تبادل مهم للقيم الإنسانية، على مدى فترة زمنية أو داخل منطقة ثقافية في العالم، حول التطورات في الهندسة المعمارية أو التكنولوجيا أو الفنون الأثرية أو تخطيط المدن أو تصميم المناظر الطبيعية.

المعيار الثالث(iii) – أن تحمل شهادة فريدة أو على الأقل استثنائية لتقاليد ثقافية أو لحضارة تعيش أو اختفت.

المعيار الرابع(iv) – أن يكون مثالًا بارزًا على نوع من المباني أو المجموعات المعمارية أو التكنولوجية أو المناظر الطبيعية التي توضح مرحلة أو عدة مراحل مهمة في تاريخ البشرية.

المعيار الخامس(v) – أن يكون مثالًا بارزًا على مستوطنة بشرية تقليدية أو إستعمال الأراضي أو إستعمال البحر التي تمثل ثقافة (أو ثقافات)، أو التفاعل البشري مع البيئة خاصة عندما تصبح عرضة لتأثير التغيير الذي لا رجعة فيه.

المعيار السادس (vi) – أن تكون مرتبطة بشكل مباشر أو ملموس بالأحداث أو التقاليد الحية، أو بالأفكار، أو بالمعتقدات، بالأعمال الفنية والأدبية ذات الأهمية العالمية الأستثنائية[5].

[5] – تشير لجنة التراث العالمي أنه من الأفضل استخدام هذا المعيار بالاقتران مع معايير أخرى.

المعيار السابع (vii)– لاحتواء الظواهر الطبيعية الفائقة أو المناطق ذات الجمال الطبيعي الاستثنائي والأهمية الجمالية.

المعيار الثامن(viii) – أن تكون أمثلة بارزة تمثل المراحل الرئيسية من تاريخ الأرض، بما في ذلك سجل الحياة، والعمليات الجيولوجية الهامة الجارية في تطوير الأشكال الأرضية، أو المعالم الجيومورفولوجية أو الفسيولوجية المهمة.

المعيار التاسع(ix) – أن تكون أمثلة بارزة تمثل عمليات إيكولوجية وبيولوجية مهمة مستمرة في تطوير النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه العذبة والساحلية والبحرية ومجتمعات النباتات والحيوانات.

المعيار العاشر (x)– لاحتواء الموائل الطبيعية الأكثر أهمية للحفاظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك تلك التي تحتوي على أنواع مهددة ذات قيمة عالمية أستثنائية من وجهة نظر العلم أو الحفاظ.

يمكن أن تكون القيمة الأستثنائية العالمية أداة قوية للتخطيط إذا تم اعتمادها كجزء من أدوات التخطيط العمراني،أو الطبيعي للمواقع. مثل هذا التوجه أذا اعتُمد على أنه جزء من خطة رئيسية أو إدارية من شأنه أن يخطر المخططين والمطورين بأن التطوير الجديد يجب أن يكون متوافقًا مع القيمة الأستثنائية العالمية. هنالك مناقشات كثيرة جرت في العديد من المدن (مثل كولونيا وسان بطرسبرغ على سبيل المثال)، المتعلقة بالمباني الحديثة ضمن مواقع التراث، فيما يخص القيمة الأستثنائية العالمية. من خلال عملية تخطيط متكاملة ، تأخذ القيم التراثية لموقع التراث العالمي في الاعتبار مع ضمان التنمية الاقتصادية المناسبة وتحسين نوعية الحياة، ومتوافقة مع البيئة الاجتماعية والبيئية والثقافية. قد تتضمن عملية التخطيط المتكاملة مناطق فاصلة (ليست واحدة فقط ، ولكن متعددة في بعض الأحيان منها). أن النهج المتكامل لديه ميل إلى التركيز، ليس فقط على التقييد والتنظيم ولكن أيضًا على سياسات التخطيط الإيجابية والاستباقية التي ستفيد المنطقة المعنية. لن يأخذ في الاعتبار الجوانب المكانية فحسب، بل أيضًا الجوانب المختلفة مثل الوظيفة والمهرجانات وتفاعلات المجتمع المحلي. يمكن أن تكون المنطقة الفاصلة أداة مهمة للمساعدة في إدارة وحماية القيمة الأستثنائية العالمية لمواقع التراث العالمي من أجل أن تكون فعالة [5, P. 47]:–

1– من الضروري التأكد من وجود حدود واضحة لها،

2– قد تم وضع اللوائح والسياسات التي تنص على توفير الحماية اللازمة لجميع القيمة الأستثنائية العالمية لموقع التراث العالمي.

3– ينبغي اعتبار المناطق الفاصلة جزءًا من عملية تخطيط متكاملة كبيرة تجمع اهتمامات التراث مع احتياجات التطوير وتحسين نوعية الحياة.

4– يجب تنفيذ عملية التخطيط هذه ونظام الإدارة الناتج عنها ومراقبتها بشكل فعال بمرور الوقت، وعند الضرورة يجب تعديل اللوائح والسياسات من أجل إجراء تحسينات.

5– يجب أن توفر لجنة التراث العالمي عددًا من الوسائل لتحسين قدرة الدول الأطراف ومديري المواقع على التعامل مع المناطق الفاصلة وعملية الإدارة المتكاملة الأكبر. وثائق التوجيه والأنشطة التدريبية ودراسات الحالة التي يمكن تطويرها للمساعدة. كما يجب فحص المبادئ التوجيهية بأستمرار لضمان أن تكون مختلف المفاهيم المتعلقة بـــ القيمة الأستثنائية العالمية، والمناطق الفاصلة، والأصالة والسلامة، والإدارة والحماية متسقة ومفيدة. وبهذه الطريقة، ستكون الدول الأطراف وجميع أصحاب المصلحة بالنسبة للتراث العالمي مهيئين بشكل أفضل لإدارة وحماية التراث.

للمنطقة الفاصلة أهمية كبيرة في ديمومة القيمة الأستثنائية العالمية، من خلال عمليات التخطيط والأدارة، سواء كانت بتوفير متطلبات الحماية لهذه القيمة الأستثنائية، أم عدم الأضرار بها ضمن أعمال التطوير التي تتطلبها المنطقة الفاصلة.

1-5- المنطقة الفاصلة ومبدأ السلامة للتراث الثقافي

من المبادئ الأساسية لترشيح الممتلك ضمن لائحة التراث العالمي هو شرط السلامة. دعت المبادئ التوجيهية الدول الأطراف إلى تحليل شروط السلامة لترشيحات التراث الثقافي والطبيعي. حيث تضمنت المبادئ التوجيهية لتنفيذ أتفاقية التراث الفقرات (87-95)، الخاصة بالسلامة. تتضمن الفقرة 87- ت، مانصه: هل يعاني الممتلك من الآثار السلبية للتطوير و / أو الإهمال [24, P: 28]. وهذا يمثل بيان تأثير ضغط التطوير على الممتلك. ركزت المبادئ التوجيهية الانتباه على تحديد حدود المواقع المدرجة بالسؤال عن مدى المساحة التي ينبغي إدراجها وبالتالي حمايتها للحفاظ على سلامة الممتلكات. أذ أن الترشيح يجب أن يشمل جميع العناصر اللازمة للتعبير عن سلامة الممتلك، وقيمتة الأستثنائية العالمية. يتم استخدام العديد من التفسيرات في التقييم لمساعدة الـــ ICOMOS والآخرين على فهم وتطبيق مبدأ السلامة، والذي يتضمن أسئلة حول السلامة "البصرية والوظيفية والهيكلية" [5, P:27].

تمثل السلامة الوظيفية للمكان في تحديد الوظائف والعمليات التي استند إليها تطور الموقع بمرور الوقت، كتلك المرتبطة بالتفاعل مع المجتمع. يساعد التعريف المكاني للعناصر التي توثق هذه الوظائف والعمليات في تحديد السلامة الهيكلية للمكان، في إشارة إلى ما نجا من تطوره مع مرور الوقت. توفر هذه العناصر شهادة على الاستجابة الإبداعية والاستمرارية في بناء الهياكل وتعطي معنى للفضاء المكاني البيئي في المنطقة. أما السلامة البصرية، والتي يمكن أن يشار لها بالتكامل البصري، يساعد على تحديد الجوانب الجمالية التي تمثلها المنطقة. بناءً على أبعاد السلامة الثلاثة الانفة الذكر، يمكن أن يبنى تطوير نظام للإدارة لضمان عدم تقويض هذه القيم المرتبطة بالقيمة العالمية الاستثنائية. في حين تم الترويج لهذه المفاهيم الثلاثة لأول مرة في اجتماع لافانويس (La Vanoise)، الذي اعتمدته لجنة التراث العالمي في ميريدا، عام 1996 [5, P. 27]، وهي ليست غريبة على عالم التراث الثقافي. أذ يمكن ملاحظة التشابه في المفاهيم: "Utilitas، venustas، firmitas" للمنظر المعماري الروماني Vitruvius، الذي دعا لها كمبادئ للعمارة في القرن الاول الميلادي، والتي يمكن أن تترجم الى: (البنية، والبهجة، والأستخدام). كنتيجة لهذه المناقشات، التي سيكون لها بالتأكيد تأثير على القدرة على تحديد الظروف والحدود المناسبة للمناطق الفاصلة بشكل يعزز مبادئ السلامة الثلاث "البصرية والوظيفية والهيكلية" المشار أليها، من خلال تحسين إستعمال المناطق الفاصلة، لتعزيز شروط السلامة للتراث الثقافي.

2- معايير المناطق الفاصلة

يعتمد تطوير وإدارة المنطقة الفاصلة على عدد من المعايير والشروط، وتتعلق هذه بجوانب متعددة ومتنوعة تتمثل بالحجم والإيكولوجيا والاقتصاد والتشريع والإطار الاجتماعي والمؤسسي.

2-1- الحجم

الحجم المفضل للمنطقة الفاصلة متغير، وهذا يتوقف على جملة أمور منها الأهداف، وتوفر الأراضي ونمط إستعمالها حسب برامج ومشاريع التطوير، بالاضافة الى الموازنة بين متلطلبات منطقة الحفاظ والمجتمعات المجاورة. من المؤكد انه كلما كانت المنطقة الفاصلة أكبر مساحة وأكثر من مستوى يمكن اعتبارها امتدادًا للمنطقة المحمية، كان ذلك أفضل لمنطقة الحفاظ. بينما من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية، سوف يجادل الاقتصاديون بأنه لابد من وجود حجمًا مثاليًا لأي منطقة فاصلة، تفاديا للكلف الأضافية لتوسيع المنطقة الفاصلة. سيكون هنالك دائمًا درجة من الأضرار التي تلحق بالمناطق المحمية والتي تعد (مقبولة اقتصاديًا)، بحسب وجهة النظر الأقتصادية. تتشابه الحجة الاجتماعية ضد توسيع المناطق الفاصلة. غالبًا ما يكون حجم المنطقة الفاصلة نتيجة للمفاوضات بين مختلف أصحاب المصلحة ويعتمد كثيرًا على توفر الأراضي. لذلك من الأهمية بمكان أن يشارك أصحاب المصلحة جميعهم مشاركة كاملة في تحديد مساحة المنطقة الفاصلة [1, P. 23].

2-2- الجوانب الاقتصادية

إن الحفاظ على المناطق المحمية ليس سلعة تجارية يتم تداولها، بل هو منفعة عامة. لذلك، من وجهة النظر الأقتصادية، لا يمكن بسهولة قياس الكلف المبذولة للحفاظ مقابل المنافع المتأتية منه. إن إنشاء مناطق فاصلة لحماية مناطق الحفاظ بشكل أفضل هو بأي حال من الأحوال نشاط اقتصادي، يتم فيه إستعمال الموارد المتاحة، بهدف خلق قيمة إضافية للمجتمع. من الناحية المثالية، يجب

استنتاج الجدوى الاقتصادية للمنطقة الفاصلة من خلال تقييم (الكلف – المنافع)، لإنشاء مناطق فاصلة ومقارنة النتيجة بالحالة التي لا يتم فيها إنشاء هذه المنطقة. لغرض بلورة التقييم الأقتصادي لابد من الأخذ بنظر الأعتبار: كلف المناطق الفاصلة، ومنافع المناطق الفاصلة، ومن ثم التقييم الفعلي من خلال تحليل الكلف مقابل المنافع. في تطوير تحليل الكلف – المنافع سعى الأقتصاديون في مختلف الحقول، لتطوير منهجيات تعتمد في تقويم القرارات الأستثمارية العامة منها والخاصة تهدف الى المعونة في أتخاذ القرارات.

الكلف: هنالك صنفان من الكلف التي تؤخذ بنظر الأعتبار في حال تقويم المشاريع الأستثمارية في التراث العمراني، الصنف الأول: يمثل تكاليف نشاطات المشاريع المقترحة، والصنف الثاني: تكاليف الفرصة. فبينما يمثل الصنف الأول تكاليف الأدارة والحماية ومخططات الحفاظ والنشاطات المطلوبة لأغراض الحفاظ، يمثل الصنف الثاني تكلفة الفرصة التي تعني التخلي عن أنشاء مشاريع جديدة مثلا (أنشاء مجمع سكني) في موقع التراث وأنشائة في موقع آخر وعندئذ يحسب الفرق بين كلفة أنشائه في هذا الموقع والكلفة المترتبة على أنشائه في موقع بديل. أن فرق الكلفة يؤخذ بنظر الأعتبار مضافا الى كلف النشاطات المطلوبة لغرض تقويم المشروع [6 -5 .p ,25].

المنافع : أن المنافع المتأتية من الأستثمارات في التراث العمراني عادة لاتظهر في الحسابات الأقتصادية بشكل مباشر، كما أنها لاتمثل المنافع المالية والأقتصادية فقط، أذ يتم تناول المنافع الأقتصادية والأجتماعية والثقافية ومنشأ ذلك العلاقة بين الحفاظ والرفاهية الأقتصادية [8 .P ,26]. الرفاهية كنظام يعبر عن كل ما يكفل سعادة الأنسان وشعوره برغد العيش وتحقيق حاجياته غير المحدودة. ويتم دراسة المنافع وفقا لعدة تصنيفات هي: المنافع المباشرة، والمنافع غير المباشرة. بينما تشير المباشرة منها الى خلق فرص العمل نتيجة تأهيل أبنية التراث مثلا، تشير غير المباشرة الى زيادة دخل الأفراد كنتيجة لفرص العمل. يشير جدول رقم (2) الى جانب من المنافع المباشرة وغير المباشرة في المشاريع الأستثمارية ضمن التراث العمراني. تظهر المنافع المتأتية من المشاريع الأستثمارية في مواقع التراث على عدة مستويات. منها العمرانية والأقتصادية والثقافية. فالعمرانية تتمثل بتحسين المشهد الحضري، ورفع كفاءة البنية التحتية. بينما من المنافع الأقتصادية خلق فرص العمل للمجتمع المحلي، ومن ثم رفع مستوى المعيشة. أما المنافع الثقافية، والتي لاتقل أهمية عن المستويين الأقتصادي والعمراني، لاسيما في رفع مستوى الأدراك بأهمية التراث لدى المجتمعات المحلية، وهو الأمر الضروري في الحفاظ على التراث وديمومته، وتحسين الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات. يتضح من ذلك أن دور الأقتصاديين دور مساعد لأتخاذ القرارات في شأن المشاريع الأستثمارية في مناطق التراث، والمناطق المحيطة به، ومنها المناطق الفاصلة.

جدول رقم (2)، المنافع المباشرة وغير المباشرة للمشاريع الأستثمارية في المناطق الفاصلة، أعداد الباحث

	المباشرة	غير المباشرة
التقافية – الأجتماعية	• تعزيز الحس الأجتماعي. • الحفاظ على المعرفة والمهارات الحرفية. • رفع الأدراك بالأهمية التأريخية. • رفع قيمة المباني التراثية.	• ديمومة الحفاظ على التراث، وصيانته.
البيئة العمرانية	• تحسين المشهد الحضري. • كفاءة مستوى البنية التحتية. • الأستخدام الكفوء للفضاءات الحضرية.	• خفض مستوى التلوث. • تطوير مسارات الحركة. • تقليل الكثافة السكنية. • تقليل الكثافة البنائية.
الأقتصادية	• خلق فرص العمل: العمالة، المقاولات، المكاتب الأستشارية،... الخ. • زيادة قيمة الملكية. • زيادة الأيجارات. • تعزيز السياحة.	• تشجيع المزيد من الأستثمارات الخاصة. • زيادة مستوى الدخل. • زيادة الضرائب. • خفض كلف التطوير. • خفض كلف البنية التحتية.

2-3- الجوانب القانونية

يتم تحديد الجوانب القانونية من خلال مستويات مختلفة من التشريعات والاتفاقيات، والتي تتمثل في الآتي [1, P. 26]:

1. المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتي سيكون لها تأثير على التشريعات الوطنية.

2. تكون التشريعات الوطنية هي العامل الرئيسي في تحديد تأثير نهج المنطقة الفاصلة. ومع ذلك، في معظم البلدان، لا يتم تناول مفهوم المناطق الفاصلة في التشريعات. وهو أمر ينبغي التطرق أليه بوضوح ضمن القوانين السائدة.

3. التعليمات واللوائح ذات الصلة. قد تكون اللوائح والتعليمات على المستوى المحلي لها تأثير مهم على المناطق الفاصلة، إذا تم دعمها من قبل المجتمعات المحلية. غالبًا ما تكون الجوانب القانونية، والإجراءات الرسمية لتخطيط وإدارة المنطقة الفاصلة ضعيفة، إن لم تكن غائبة تمامًا في العديد من البلدان، خاصةً فيما يتعلق بمشكلة الملكية للأراضي في المنطقة الفاصلة. إذا كانت المنطقة الفاصلة تقع داخل حدود المناطق المحمية رسميًا، فعادةً ما تكون الولاية القضائية والملكية واضحة. مع ذلك، قد لا يكون التنفيذ والتحكم سهلاً دائمًا، غالباً ما تكون بسبب ضعف الإجراءات القانونية أو عدم وضوح القوانين والتعليمات ذات الشأن، أو غير متوافقة مع الممارسات الأجتماعية التقليدية. عادة ما تكون العقبات القانونية أكثر أهمية عندما تقع المناطق الفاصلة خارج منطقة الحفاظ ، وبالتالي تقع تحت سيطرة الأدارات المحلية والسلطة القضائية غير إدارة منطقة الحفاظ. إذا لم تؤخذ منطقة الحفاظ على محمل الجد، كيف يمكن أن تكون المنطقة الفاصلة المجاورة ذات قيمة؟إن وجود إطار قانوني سليم لحماية وإدارة المنطقة المحمية بشكل صارم هو شرط أساسي لإعطاء الأساس المنطقي والمصداقية لإنشاء منطقة فاصلة حولها، والتي ينبغي أن تتمتع بتشريع واضح وصريح، بالأضافة الى أن تكون لدى الجهات الفاعلة المؤسسية المعرفة بوظائف ومتطلبات المنطقة الفاصلة، وأن يعالج القانون دعاوى الملكية، وأن يتمتع بحل المشكلات ذات الطبيعة الإجرائية في تسجيل سندات ملكية الأراضي.

2-4- الجوانب الاجتماعية

تعد حيازة الأراضي قضية رئيسية في نجاح أو فشل المناطق الفاصلة. سيكون من الصعب عادة إدارة المناطق المحمية والفاصلة على الأراضي المملوكة ملكية خاصة. قد يكون من الصعب فرض قيود على إستعمال هذه الأراضي، خاصة وأن الناس يدركون الإستعمالات البديلة المحتملة ذات العوائد المالية الأكثر. أما بالنسبة للمناطق الفاصلة على الأراضي المملوكة للدولة، قد تؤدي أيضًا إلى مشاكل الإدارة المرتبطة عادة بـــ المشاعات. في الحالة الأخيرة، ستكون اتفاقات الإدارة غير الرسمية شرطا لضمان الاستخدام الإنتاجي المستدام من قبل المجتمعات المحلية. من الصعب إدارة حيازة الأراضي في المجتمعات سريعة التطور التي لديها مؤسسات ضعيفة وأهداف تنموية متضاربة. لكي تنجح المنطقة الفاصلة، يجب أن يكون هناك اعتراف بدور جميع أصحاب المصلحة و يجب أن يتفاعلوا. يجب على أصحاب المصلحة التواصل بشكل مكثف والمشاركة في جميع مراحل إنشاء وإدارة المنطقة الفاصلة. من أجل تحقيق المشاركة الحقيقية والهادفة، لا سيما من السكان المحليين، ينبغي رفع مستوى السكان المحليين لتقدير الفوائد الحقيقية للمناطق الفاصلة من أجل تبنيها كاستراتيجية المدى الطويل. على الرغم من أنه ستكون هناك فوائد واضحة من تقدير قيمة الحفاظ على التراث التي تم التطرق اليها انفا سواءا على الجوانب الثقافية والأجتماعية والعمرانية، ولكن يجب أن يشمل التخطيط أيضًا مزايا اقتصادية قصيرة لأجل مباشرة أو تعويض عادل عن عدم وجودها [1, P. 27]. الإدارة المشتركة للمنطقة الفاصلة هي في الأساس عملية التعاون بين المجتمعات المحلية والهيئات الحكومية بشأن استخدام وإدارة الموارد الطبيعية أو الأصول الأخرى، سواء كانت حكومية أم مملوكة للقطاع الخاص، من خلال عملية تفاوض تشمل أصحاب المصلحة جميعهم، وتعترف بمساهمة كل منها، وتؤدي إلى اتفاق إدارة مقبول للطرفين وقابل للتكيف. تتطلب الحفاظ عملية شفافة لصنع القرار تؤدي إلى إيمان الجمهور بمصداقية العملية وبالتالي تجعل الجمهور وصانعي القرار يفهمون بشكل أفضل وجهات نظر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اللقاءا وعقد الورش الخاصة، والتي تناقش القضايا المختلفة بدءاً من تحديد حدود المنطقة الفاصلة، وأدارتها، وتنفيذ مشاريع التطوير فيها، بما يضمن الحفاظ على المناطق المحمية.

3- مؤشرات الأطار النظري

يمكن أستخلاص جملة مؤشرات تحدد المعطيات الخاصة بالمناطق الفاصلة، بموجب ماتمت دراسته في المحورين الأوليين للبحث، وكما مبين في الجدول رقم (2)

جدول رقم (3)، مؤشرات الأطار النظري للمناطق الفاصلة للتراث العالمي، المصدر: الباحث

المفردات الرئيسية	المفردات الثانوية	مؤشرات القياس	التقييم
وجود المنطقة الفاصلة	• كفاية مساحة المنطقة الفاصلة	نسبة المنطقة الفاصلة الى الممتلك	
أثر المنطقة الفاصلة على الممتلك	• الأثر على القيمة الأستثنائية العالمية. • الأثر على سلامة الممتلك، وأصالته.	ضغط التطوير الحضري.	
		ضغط السياحة	
الجانب التشريعي	• تطبيق التشريعات والمواثيق الدولية. • التشريعات والقوانين الوطنية	تناول المنطقة الفاصلة ضمن القوانين.	
		اليات التعامل مع الملكيات العامة والخاصة	
الجانب الأداري	• المؤسسات المسؤولة عن التراث. • المؤسسات المركزية. • المؤسسات المحلية.	الأشراف.	
		المتابعة.	
		كفاءة التنسيق مع أصحاب المصلحة.	

4- أكروبولس أثينا Acropolis, Athens

يمثل أكروبولس أثينا، بما يجسده من حضارات وأساطير، ازدهرت في اليونان منذ أكثر من ألف سنة موقعاً عالميا مميزاً، يشتمل على أربعة من العناصر المعمارية المميزة التي تجسد العمارة والفنون الأغريقية. هذه العناصر هي: معبد البارثينون، ومدخل الأكروبولس، ومعبد أركيتون، ومعبد نيكي [27]، شكل رقم (8) .

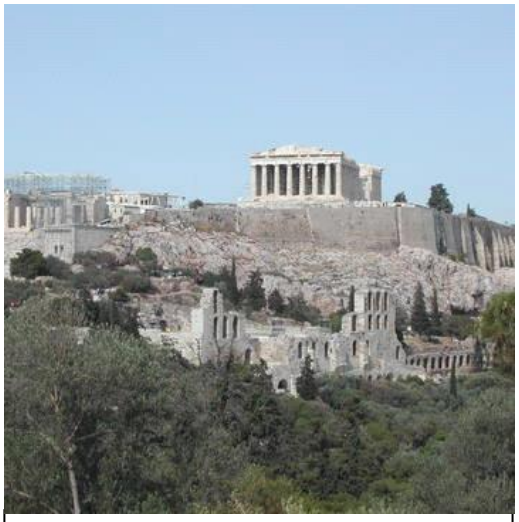

شكل رقم (8)، موقع أكروبولس أثينا، المصدر: [28].

4-1- متطلبات الحماية والإدارة

تعمل الأكروبولس كموقع أثري منذ عام 1833، بعد وقت قصير من إنشاء الدولة اليونانية الحديثة. في الوقت الحاضر، الملكية محمية بقوة بموجب أحكام القانون رقم 2002/3028 بشأن "حماية الآثار والتراث الثقافي بشكل عام". وعلاوة على ذلك، فإن الأكروبولس والمناطق المحيطة بها، والتي تشكل نصب تذكارية في حد ذاتها، محمية بموجب مراسيم تشريعية (المرسوم الوزاري F01 25.2.82 / 12970/503 / بشأن تعيين منطقتها الفاصلة، و F43 29.1.2004 / 7027/425 / بشأن تعيين المنطقة الطرفية لمدينة أثينا وفرض رقابة إلزامية قبل إصدار أي تصريح بناء أو تطوير داخل حدودها. حقيقة أن المنطقة الفاصلة للممتلكات هي منطقة أثرية محمية، إلى جانب تنفيذ الإطار القانوني الصارم – لا سيما بالنسبة للنسيج الحضري في المركز التاريخي لأثينا منذ عام 2002 – والرصد المكثف، مما يضمن أن المناطق الحضرية يتم معالجة ضغوط التنمية بشكل مناسب. يتم توفير حماية خاصة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2007/24، الذي يعلن أن منطقة الأكروبوليس

منطقة حظر طيران. يخضع الممتلك لسلطة وزارة الثقافة والتعليم والشؤون الدينية، من خلال إدارة الآثار في أثينا، ودوائرها الإقليمية المختصة، المسؤولة عن أمن الموقع وحمايته، فضلاً عن تنفيذ موقع فعال و نظام إدارة الزوار. علاوة على ذلك، تنفذ وزارة الثقافة والتعليم والشؤون الدينية المراسيم التشريعية المتعلقة بحماية الممتلكات والمنطقة المحيطة بها **(والتي تتوافق مع حدود مدينة أثينا القديمة والمناطق المحيطة بها)** وتضمن السلامة البصرية للموقع. تم إنشاء هيأة استشارية، وهي لجنة ترمي إلى ترميم وحفظ آثار الأكروبوليس، في عام 1975، وهي مسؤولة عن تخطيط التدخلات وتوجيهها والإشراف عليها، خاصة فيما يتعلق بترميم الممتلكات وحمايتها ورصدها. في عام 1999، سمح إنشاء "خدمة ترميم كروبوليس" بزيادة الكوادر الأكاديمية والتقنية وجعل التطوير الهائل لأعمال الترميم ممكناً، تحت إشراف اللجنة المذكورة وبالتعاون مع إيفات المختصة. يعد البرنامج البحثي الشامل والمنهجية المطبقة مبتكرين في هذا المجال ويعملان كنقطة مرجعية لمشاريع الترميم الأخرى. الموارد المالية للأعمال الموجودة على الموقع مستمدة من ميزانية الدولة وكذلك من أموال الاتحاد الأوروبي. تم إيلاء اهتمام خاص لإمكانية الوصول إلى الموقع، وإلى الممرات ومرافق الزائرين، وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. علاوة على ذلك، يتم تنفيذ خطط الطوارئ الخاصة بأمن الزوار والدراسات العلمية لحماية الموقع، مثل مراقبة نشاط الزلازل.

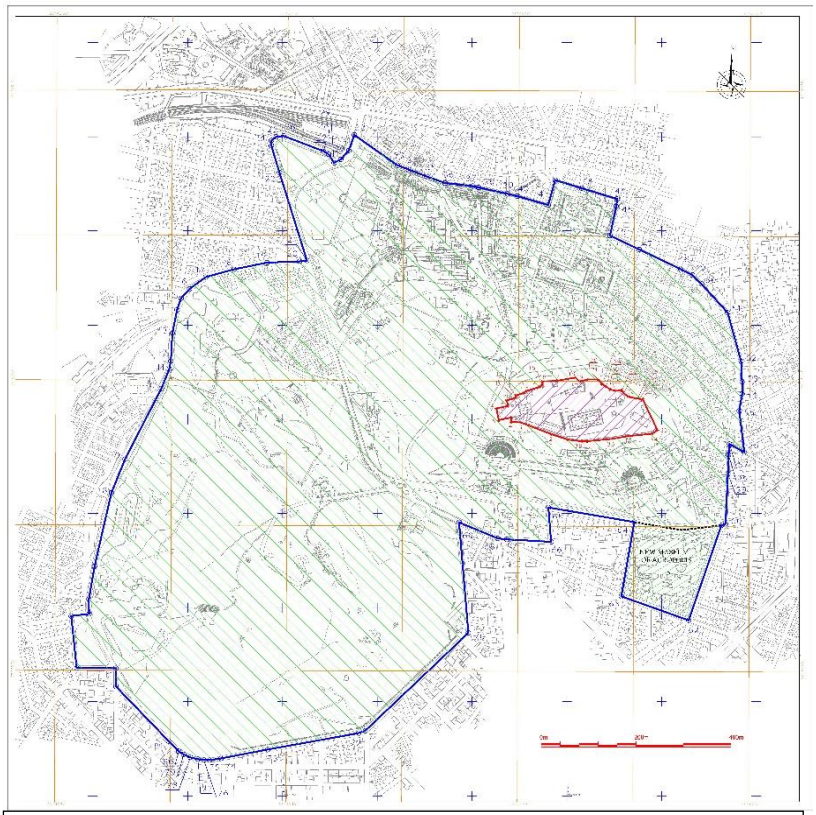

شكل رقم (9)، مخطط يبين موقع الأكروبولس باللون الأحمروالمنطقة الفاصلة باللون الأزرق مع الأحداثيات، المصدر: [29].

شكل رقم (10)، متحف الأكروبولس الجديد في أثينا، المصدر: [30].

متحف الأكروبوليس الجديد (تم افتتاحه في عام 2009)، والذي يتم فيه الحفاظ على معظم القطع الأثرية و / أو المعمارية للآثار، والمشروع المستمر "توحيد المواقع الأثرية في أثينا"، وكذلك على المدى الطويل أعمال الحفظ سوف تعزز حماية وعرض الممتلكات [29].

4-2- المنطقة الفاصلة

تم أدراج الممتلك بمساحة 3.04 هكتار عام 1987 بلا منطقة فاصلة. تم أضافة منطقة فاصلة للممتلك بمساحة 116.71 هكتار، لتكون نسبة المنطقة الفاصلة بحدود 38.39 مرة الى الممتلك. يبين الشكل (9)، الممتلك مع المنطقة الفاصلة حسب مخطط 2009، أذ تشتمل المنطقة الفاصلة على مناطق خضراء ومتحف الأكروبولس الجديد الذي أكتمل أنشاؤه بتأريخ 2007، من قبل المعمار برنارد تشومي (Bernard Tschumi)، يتميز المتحف بأطلالته على كامل الموقع الأثري كما مبين في الشكل رقم (10).

4-3- تطبيق مؤشرات الأطار النظري على الحالة الدراسية

يتضمن الجدول رقم (3)، تطبيق لمؤشرات الأطار النظري الذي تم أستخلاصه على الحالة الدراسية، المتمثلة في الأكروبولس.

جدول رقم (4)، تطبيق مؤشرات المناطق الفاصلة على الأكروبولس، المصدر: الباحث

مؤشرات القياس	التقييم
نسبة المنطقة الفاصلة الى الممتلك	تم تحديد منطقة فاصلة بمساحة كبيرة بنسبة 38.39 الى مساحة الممتلك للسيطرة على تأثير المناطق المحيطة على سلامة الممتلك.
ضغط التطوير الحضري.	تنفيذ الإطار القانوني الصارم - لا سيما بالنسبة للنسيج الحضري في المركز التاريخي لأثينا منذ عام 2002 - والرصد المكثف، مما يضمن أن المناطق الحضرية يتم معالجة ضغوط التنمية بشكل مناسب.
ضغط السياحة	تم أستثمار الموقع العالمي، بما يمتلكه من مقومات أستثنائية لأغراض السياحة. يظهر ذلك من خلال متحف الأكروبولس الجديد، والمناطق الخضراء المحيطة بالموقع الأثري، مع توفير متطلبات وتسهيلات السياحة.
تناول المنطقة الفاصلة ضمن القوانين.	تم السيطرة على المنطقة المحيطة بالموقع الأثري وفق القانون.
اليات التعامل مع الملكيات العامة والخاصة	المنطقة الفاصلة والمحيطة محمية بموجب القانون.
الأشراف.	تم إنشاء هيأة استشارية، وهي لجنة ترمي إلى ترميم وحفظ آثار الأكروبوليس، في عام 1975، وهي مسؤولة عن تخطيط التدخلات وتوجيهها والإشراف عليها، خاصة فيما يتعلق بترميم الممتلكات وحمايتها ورصدها.
المتابعة.	
كفاءة التنسيق مع أصحاب المصلحة.	يتم التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المختلفين، علاوة على الشعور العالي بأهمية وقيمة التراث.

يلاحظ من خلال دراسة المؤشرات وتطبيقها على الحالة الدراسية، الآتي:-

- الشعور بأهمية المنطقة الفاصلة على حماية الموقع الأثري. يظهر ذلك من خلال أدراج منطقة محيطة بمساحة كبيرة لتوفير منطقة أمان من تأثيرات المحيط الحضري على الممتلك.
- المنطقة الفاصلة محمية ومراقبة بموجب القوانين، وتم السيطرة على ضغط التطوير للمناطق المحيطة بالموقع الأثري.
- تم أستثمار الموقع لأغراض السياحة، مع توفير متطلبات السياحة، والتسهيلات اللازمة لأنجاحها.

5- الأستنتاجات والتوصيات

أن أبرز ماتم التوصل أليه من أستنتاجات، ومايتضمنه البحث من توصيات، تتمثل في الآتي:-

5-1- الأستنتاجات

لقد بيّن البحث بأنه يجب أن يتم تضمين المناطق الفاصلة ضمن إعداد الممتلك المدرج على لائحة التراث، وتكون شاملة لوجهات النظر والسمات المهمة كدعم للموقع وحمايته، ومحددة وظيفيًا. من المستحسن ربط المناطق الفاصلة لمواقع التراث العالمي ضمن الأطر القانونية القائمة. يجب تحديد أحجام ومستويات المنطقة الفاصلة وحدودها على الخريطة، مع الإشارة إلى حدود موقع التراث العالمي. ينبغي التأكد عند تحديد منطقة فاصلة، أن تخطيط المشاريع والتداخلات خارج المنطقة الفاصلة ليست ضارة بسلامة الموقع وأصالته وقيمته العالمية الأستثنائية. من هنا لابد من التطرق الى ماتم تناوله البحث والتي يمكن أيجازها بالآتي:

- يمكن تحقيق التكامل بين الممتلك ومحيطه من خلال المنطقة الفاصلة، ضمن أشتراطات ومحددات خاصة.
- تناولت الطروحات النظرية الجوانب المتعددة التي تؤثر على المناطق الفاصلة، وكيف يمكن أن تسهم في ديمومة القيمة الأستثنائية العالمية، وسلامة الممتلك. مثلت هذه الجوانب الوظائف التي ينبغي ان تشتمل عليها المناطق الفاصلة والمعايير المتمثلة في الحجم، والتشريعات، والجوانب الأدارية والأجتماعية والأقتصادية.
- يعد التعاون بين السكان المحليين وأصحاب المصلحة شرطاً لنجاح أية خطة أدارة تعتمد في المناطق الفاصلة.
- يسهم الأعداد الكفوء في أدارة المنطقة الفاصلة، ومشاريع التطوير فيها بالحفاظ على الممتلكات التراثية.
- يمكن أن تكون المنطقة الفاصلة أداة مهمة للمساعدة في إدارة وحماية القيمة الأستثنائية العالمية للتراث.
- أن بعض الأضرار أكثر تأثيرا من غيرها، فالمشكلات المتعلقة بالسلامة البصرية تستوجب مدى من الحماية أكبر. بهذا الصدد تؤكد على أهمية خلق مستويات من المناطق الفاصلة، وليس مستوى واحد.

5-2-التوصيات

يوصي البحث جملة توصيات تتمثل في:-

- التأكيد على أن كثير من المشكلات التي تتعلق بسلامة وأصالة الممتلكات الثقافية، ناجمة بالأساس من المناطق الفاصلة. لذا كان لزاماً أقامة منطقة الفاصلة، وتحديد حدودها، وأبلاغها للجمهور (المجتمع والحكومات المحلية)، ورسم خرائطها بشكل لايقبل الأجتهاد.
- التأكد من وجود حدود منطقية واضحة للمناطق الفاصلة، من أجل أن تكون فعالة.
- وضع اللوائح والسياسات التي تنص على توفير الحماية اللازمة.
- ينبغي اعتبار المناطق الفاصلة جزءًا من عملية تخطيط متكاملة كبيرة تجمع اهتمامات التراث مع احتياجات التنمية وتحسين نوعية الحياة.
- يجب تنفيذ عملية التخطيط هذه ونظام الإدارة الناتج عنها ومراقبتها بشكل فعال بمرور الوقت، وعند الضرورة يجب تعديل اللوائح والسياسات من أجل إجراء تحسينات.
- يجب أن يوفر نظام التراث العالمي عددًا من الوسائل لتحسين قدرة الدول الأطراف ومديري المواقع على التعامل مع المناطق الفاصلة وعملية الإدارة المتكاملة الأكبر. من قبيل الأنشطة التدريبية ودراسات الحالة، تمثل بعض الأدوات التي يمكن تطويرها للمساعدة. في الوقت نفسه.
- يجب فحص المبادئ التوجيهية بأستمرار، لضمان أن تكون مختلف المفاهيم المتعلقة بـالقيمة الأستثنائية العالمية، والمناطق الفاصلة ، والأصالة والنزاهة ، والإدارة والحماية متسقة ومفيدة. وبهذه الطريقة ، ستكون الدول الأطراف وجميع أصحاب المصلحة في نظام التراث العالمي مهيئين بشكل أفضل لإدارة وحماية التراث.
- توفير الحماية المطلوبة على المستوى الأداري، والتشريعيات المحلية، لضمان عدم أضرار ضغط التطوير بالمناطق الفاصلة والمتاخمة بالقيمة الأستثناية للمتلكات التراثية.
- ضرورة أحترام التنوع الثقافي، وعدم وضع قيود عالمية بخصوص المناطق الفاصلة تنفذ على جميع الدول الأطراف في أتفاقية التراث، وأنما تكون أرشادات للتوجيه بخصوص حماية الممتلكات.

Conflicts of Interest

The author declares that they have no conflicts of interest.

المصادر

[1] Ebregt, Arthur, and Pol de Greve, " BUFFER ZONES and Their MANAGEMENT", National Reference Centre for Nature Management (EC-LNV), International Agricultural Centre (IAC), Wageningen, the Netherlands, 2000.

[2] Sayer, Jeffry, " Rainforest Buffer Zones, Guideline for Protected Area Managers", The World Conservation Union Forest Conservation Programm, IUCN, 1991.

[3] Wild, Robert G., and Jackson Mutebi, "Conservation through community use of plant resources", People and Plants Initiative, Division of Ecological Sciences, UNESCO, 1996.

[4] UNESCO/ WHC, CONVENTION CONCERNING THE PROTECTION OF THE WORLD CULTURAL AND NATURAL HERITAGE WORLD HERITAGE COMMITTEE, Decisions adopted during the 41st session of the World Heritage Committee , Krakow, Poland , 2017.

[5] Martin, Oliver, and Giovanna Piatti, World Heritage and Buffer Zones, International Expert Meeting on World Heritage and Buffer Zones, Davos, Switzerland , 2008.

[6] Icomos, " Evaluations of Nominations of Cultural and Mixed Properties, ICOMOS report for the World Heritage Committee 43rd ordinary session", Baku, 2019.
[7] Icomos, Xi'n Declaration on the Conservation of the Setting of Heritage Structures, Sites and Areas, China, 2005.
[8] ICOMOS, THE NARA DOCUMENT ON AUTHENTICITY (1994).
[9] https://whc.unesco.org/en/list/31/gallery
[10] https://whc.unesco.org/en/list/31
[11] Petzet, Michael, and John Ziesemer, Heritage at risk, Icomos World Report 2006/ 2007, on Monuments and Sites in Danger, Icomos, 2008.
[12] http://iclafi.org/
[13] https://whc.unesco.org/en/list/818/gallery
[14] (https://whc.unesco.org/en/list/818
[15] https://whc.unesco.org/en/list/95
[16] https://whc.unesco.org/en/list/95/gallery
[17] https://whc.unesco.org/document/168762
[18] https://whc.unesco.org/en/list/582
[19] https://whc.unesco.org/en/list/582/gallery
[20] https://whc.unesco.org/document/102538
[21] https://whc.unesco.org/en/list/292
[22] Unesco, " The Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention", WHC, 2019.
[23] https://whc.unesco.org/en/criteria
[24] UNESCO, " The Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention", WHC, 2017.
[25] Pagiola, Stefano; "Economic Analysis of Investments in Cultural Heritage: Insights From Environmental Economic"; Environmental Department, World Bank, 1996.
[26] Litchfield, Nathaniel and William Hendon; "Conservation Economics"; International Scientific Committee 10th. General Assembly, ICOMOS, 1993.
[27] https://whc.unesco.org/en/list/404
[28] https://whc.unesco.org/en/list/404/galle y/&index=1&maxrows=12r
[29] https://whc.unesco.org/en/list/404/multiple=1&unique_number=467
[30] https://www.archdaily.com/61898/new-acropolis-museum-bernard-tschumi-architects